سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ٣٠ أكتوبر ١٩٦٨

الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر، صدقى سليمان.. نائب الرئيس ووزير الكهرباء والسد العالى، كمال رفعت.. للعمل، عزيز صدقى.. للصناعة والبترول والثروة المعدنية، ثروت عكاشة.. للثقافة، محمد أبو نصير.. للعدل، سيد مرعى.. للزراعة والإصلاح الزراعى، حسن عباس زكى.. للاقتصاد والتجارة الخارجية، عبد الوهاب البشرى.. للانتاج الحربى، محمود رياض.. للخارجية، شعراوى جمعة.. للداخلية، أمين هويدى.. للدولة، محمد فائق.. للإرشاد القومى، كمال هنرى أبادير.. للمواصلات، فريق أول محمد فوزى.. للحربية، محمد حلمى مراد.. للتربية والتعليم، محمد عبد الله مرزبان.. للتموين والتجارة الداخلية، إبراهيم زكى قناوى.. للرى، على زين العابدين صالح.. للنقل، أحمد مصطفى أحمد.. للبحث العلمى، السيد جاب الله السيد.. للتخطيط، حسن حسن مصطفى.. للإسكان والمرافق، محمد بكر أحمد.. لاستصلاح الأراضى، عبد العزيز محمد حجازى.. للخزانة، محمد حافظ غانم.. للسياحة، محمد صفى الدين أبو العز.. للشباب، عبد العزيز كامل.. وزير الأوقاف، محمد حمدى عاشور.. للإدارة المحلية، عبد الوهاب البرلسى.. للتعليم العالى، حافظ بدوى.. للشئون الاجتماعية، محمد عبد الوهاب شكرى.. للصحة.

تعديل وزارى فى ٢٩ أكتوبر ١٩٦٨

الوزراء الجدد:

عبد العزيز كامل.. وزير الأوقاف، محمد حمدى عاشور.. للإدارة المحلية، عبد الوهاب البرلسى.. للتعليم العالى، حافظ بدوى.. للشئون الاجتماعية، محمد عبد الوهاب شكرى.. للصحة.

الوزراء الذين خرجوا:

حسين الشافعى، عبد المحسن أبو النور، لبيب شقير، ضياء الدين داوود، وفاة الدكتور محمد النبوى المهندس وزير الصحة فى ٣ أغسطس ١٩٦٨.

المحتويات

	الموضوع	الصفحة
١-	الموقف السياسى والاتصالات فى الأمم المتحدة	١
٢-	الفريق فوزى.. الموقف العسكرى	٢
٣-	وضع مصنع البترول بالزيتية بعد ضرب المدافع الاسرائيلية	٨
٤-	حلول لمشاكل المواصلات	١٢
٥-	مناقشة تقرير متابعة الخطة ومستوى التنمية فى ثلاثة أشهر	١٥
٦-	البدء فى خطة ٧٠/٦٩ واستكمال الاصلاح الاقتصادى	٤٦

الموضوع	الصفحة
٧- مشاكل تطبيق قرار رسوم الدمغة	٥٥
٨- مشكلة عجز المدرسين فى الريف بسبب التجنيد	٥٦-٥٨

سرى للغاية

قرارات مجلس الوزراء
فى ١٩٦٨/١٠/٣٠

بحث المجلس تطورات الموقف السياسى والاتصالات التى تمت فى الفترة الأخيرة، ومنها الاتصالات التى قام بها السيد محمود رياض وزير الخارجية.

ثم بحث بعد ذلك الموقف العسكرى بالنسبة لمشكلة العدوان، وبحث نتائج معركة الطائرات يوم ٢٣ أكتوبر ومعركة الردع المحلى يوم ٢٦ أكتوبر، واستمع فى هذا الشأن الى تقرير من الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية.

وبعد ذلك أجرى المجلس مناقشة لمشكلة المواصلات، ثم تحول الى لجنة خطة لمناقشة التقرير الذى قدمه الدكتور سيد جاب الله وزير التخطيط، وقد شمل تقييما لتنفيذ الخطة بالنسبة للأشهر الثلاثة الأولى من ميزانية هذا العام.

وكان وزير التخطيط قد طلب من كل الوزراء موافاته ببيانات مفصلة عما تم تنفيذه من مشروعات كل وزارة من شهر يوليو الماضى، أى مع بداية تنفيذ الميزانية الجديدة حتى نهاية شهر سبتمبر.

وقام وزير التخطيط بدراسة شاملة لهذه البيانات، ثم وضع تقريره الثانى عنها ووزعه على الوزراء منذ حوالى أسبوع لدراسته قبل مناقشته فى جلسة المجلس.

وقرر المجلس أن تستأنف اللجنة الرباعية الخاصة بالاصلاح الاقتصادى أعمالها، على أن تقدم نتائج أعمالها أولا بأول الى المجلس.

سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ٣٠ أكتوبر ١٩٦٨

عبد الناصر: نرحب بالإخوة اللى انضموا لينا فى المجلس ونرجو لهم التوفيق الكامل كأعضاء فى مجلس الوزراء.. كأعضاء فى الحكومة. الحقيقة إحنا بنجتمع النهارده على شكل هيئة لجنة خطة، ولكن يمكن قبل ما ندخل فى لجنة الخطة فيه ٣ مواضيع نحب نتكلم فيهم:

الموضوع الأول: هو تطورات الموقف السياسى بالنسبة لمشكلة العدوان.

الموضوع التانى: الفريق فوزى بيدينا فكرة عن الموقف العسكرى اللى فات واللى حاصل.

الموضوع التالت: أنا عايز أتكلم عن المواصلات فى القاهرة، لأن بعد الأخ زين العابدين ماتكلم أنا طلبت من الأهرام إنهم يطلعوا ويشوفوا الموقف فى كل الخطوط ويجيبوا لى صور وجابوا لى صور الحقيقة يعنى حاجة مؤسفة! فأنا كنت فهمت إن العملية حصل فيها تحسين وهنتكلم فيها.

بالنسبة للموقف السياسى والاتصالات اللى حصلت بين محمود رياض فى الأمم المتحدة، وأهم الاتصالات هى الاتصالات اللى حصلت مع يارنج والاسرائيليين. ووزير خارجيتهم قدم الى يارنج، والمذكرة دى جاتلنا وهذه المذكرة الحقيقة هى معناها التسليم بلا قيد ولا شرط بالنسبة لكل بنودها وهى عبارة عن ١٠ ورقات ماسكة كل حاجة بالتفصيل.. بنقعد ونمضى مع اسرائيل فى كذا وكذا وكذا!

دا الموضوع رد عليه رياض قدم مذكرة ليارنج، هل اسرائيل تقبل تنفيذ قرار مجلس الأمن؟ هل تقبل الانسحاب؟ وبعدين اتكلم بخصوص الجدول الزمنى والكلام ده طلع أظن فى الصحف وإنتم شوفتوه. مذكرة أبا إيبان مانشرتش، ولكن هى مذكرة لا يمكن قبولها بأى شكل من الأشكال، وكان المفروض إن رياض ييجى ولكن طلب منه بواسطة كارادون وبواسطة يارنج إنه يؤجل مجيه يومين أو تلاتة وهو وافق على هذا.

التطور التانى فى الموضوع، هو الاتصالات بين الروس والأمريكان اللى حصلت أثناء وجود جروميكو فى الأمم المتحدة وحصل اجتماعات بين جروميكو وراسك، وفى هذه الاجتماعات عبر راسك عن موقف الولايات المتحدة فى النقط الخمسة اللى هم قالوها قبل كده، وبعدين قال عدة نقط أساسية:

النقطة الأولى: هى إن اسرائيل لا تريد أن تضم أى جزء من الأراضى العربية، وإن المشكلة هتكون مشكلة القدس والموضوع بالنسبة للقدس هو التدويل.

النقطة التانية الأساسية فى الموضوع: إنهم شايفين إن مفيش أى داعى لإجراء مفاوضات مباشرة، وممكن العملية تمشى مع يارنج أو بواسطة الوسيط.

النقطة الثالثة: إنهم بيقولوا إنهم يقبلوا الربط بين اللاجئين وقنال السويس؛ على أساس إنه يحصل استفتاء بالنسبة لموضوع اللاجئين ومين من اللاجئين عايز يرجع. وهم فى رأيهم إن محدش من اللاجئين هيقبل الرجوع إلا عدد قليل، ولكن بيقولوا: فى نفس الوقت تفتح القناة للاسرائيليين!

وأنا رديت على الروس، طبعا موقفنا معروف بالنسبة لهذه الأمور كلها إن احنا مش ممكن أبدا ننهى حالة الحرب طالما فيه شبر من الأرض العربية محتل وهو ده موقفنا اللى احنا قلناه قبل كدا.

ده الحقيقة التطور وأنا فى رأيى كلام راسك مش ممكن ناخد بيه فى المرحلة الحالية؛ لأن راسك هيخلص دوره بعد فترة قريبة والانتخابات الأمريكية هتحصل الجمعة الجاية وهيحصل إن هييجى وزير خارجية جديد وحكومة جديدة، ومحدش هيعرف إيه الكلام اللى هيتجدد فى الموضوع.

العملية الأساسية فى نفس الوقت هى برضه بنبنى قواتنا المسلحة على أساس إن الحل السلمى هو حل بعيد المنال.

أى أسئلة بالنسبة للموضوع ده؟

فوزى: بالنسبة للقوات المسلحة فى الفترة الأخيرة دى، حصل ٣ حوادث وتعتبر من وجهة نظرى ٣ تطورات جذرية فى القدرة القتالية للقوات المسلحة:

الأولى: تمت يوم ١٩٦٨/١٠/٢٣ معركة جوية، وكان الغرض منها اختبار قدرة الطيارين بتوعنا على القتال الجوى وإعادة الثقة لهم. بالنسبة للطيارين الاسرائيليين بنعتاد الخط دائم منذ أربعة أشهر، وإن احنا بالقوات المسلحة بتدخل الطيارات بتاعتها عشان تعمل استطلاع، والاستطلاع ده ناحية ناقصة بتغطى التخطيط الجيد للعمليات المستقبلة، والمعدل اللى بيتم فيه مثل هذا النوع من العمل تقريبا ٣ مرات فى الأسبوع.

فلما أضفت وارد جديد للقوات الجوية باختبارهم وإعادة الثقة بأنفسهم فى مرتين سبقت قبل يوم ٢٣، فى إن احنا كنا بننتظر الطائرات اللى هى عائدة من سينا بمظلة جوية؛ علشان العدو لما يتابع الطيارتين دول نقدر نلاقيهم. هذه الملاقاه نجحت فى المرتين السابقتين بسبب إن احنا المظلة كانت بتطلع على ارتفاع عالى غرب الإسماعيلية، كونها تتوجد على ارتفاع عالى يعنى الاسرائيليين يشوفوها؛ وعلى ذلك محاولة المتابعة مكانتش بتتم وكانت بتحصل لغاية شرق الإسماعيلية ويرجعوا على طول.

هذه المرة يوم ٢٣ نزلنا الكمين الجوى الى أقل ارتفاع ممكن ومن هنا مابانش هذا الكمين بالنسبة للاسرائيليين، وفعلا طائرتى الاستطلاع دخلوا وقعدوا ٧ دقايق فى الداخل وتابعهم ٢ طيارات ميراج ثم ٢ آخرين، والأربع طيارات اصطدموا بالكمين الجوى اللى كان موجود غرب الإسماعيلية وحصلت معركة جوية.

وأضاف العدو طيارتين كمان بقوا ٦ من ناحيتنا كانوا موجودين – ٦ ميج ٢١ F13 – وأضيف لهم لأغراض التغطية ٦ آخرين لم يشتركوا فى المعركة إنما كانوا كاحتياطى موجودين على ارتفاع أعلى من ارتفاع المعركة الجوية.

تمت هذه المعركة وأخذت دقائق وانتهت بخسارة ٤ طائرات ميراج ٣ لاسرائيل شرق الإسماعيلية، وفى الحقيقة كلمة شرق الإسماعيلية دى متمتش فى البلاغات إنما جات فوق منطقة الإسماعيلية.

جرأة للطيارين بتوعنا، إنهم دخلوا المعركة بقلب كويس وبترتيب كويس وبقدرة بينت المجهود الشاق والتعب والعرق والدم الذى بذل خلال ١٥ شهر من سنة ٦٧ لغاية دلوقتى. فاعتبرت العملية ناجحة واستردت الثقة الى طيارينا تانى وبقوا النهارده كلهم – خصوصا طيارات الاعتراض اللى هى ميج ٢١ – إنهم يحبوا يلاقوا العدو، وإن الطيارة الميراج ٣ بانت مقدرتها الحقيقية عندما ارتفعت قدرة الطيار المقاتل بتاعنا، كما بانت قدرة الطيارة نفسها لأن أثناء القتال الجوى جات ظروف بأن طيارات اسرائيلية كانت فى وضع يسمح لها بإطلاق صواريخ على طائراتنا اللى أمامها، وبطريق الإنذار وبقدرة الطيار وبقدرة الطيارة الميج ٢١ انقلبت الأوضاع لتكون الميج ٢١ خلف الميراج ٣! شغلانة بتاخد ٣٠ ثانية من الطيار الكفء القادر.

العملية دى هى الأخرى عملت جو تانى فى قواتنا الجوية، وأصبح الموقف ثقة وزيادة فى التطوير الموجود فى الأداء القتالى، والطيارين كلهم آمنوا بإن المجهود االتدريبى الكويس والـ ٥ آلاف ساعة اللى بيبذلوها فى الشهر طيران، هى دى نتيجتها كسب المعركة.

الطيارين الاسرائيليين هى نفس الكفاءة عندهم بتاعت يوم ٥ يونيه، ولكن بعد هذه المعركة معتقدش إنهم يجرؤوا إنهم يدخلوا على قواتنا المسلحة فى معارك جوية متلاحمة مثل ما تم يوم ٢٣، وعشان كده بيحاولوا محاولات أخرى فى حتت تانية فيها فراغات مايحصلش فيها ملاقاة.

المعركة الثانية: تمت يوم ١٩٦٨/١٠/٢٦ معركة ضد الصواريخ، لأول مرة فى تاريخ القوات المسلحة تتخطط هذه العملية بتطبيق صفة المبادأة وتطبيق مبدأ المفاجأة وتطبيق مبدأ الحشد، واتخططت هذه العملية على أساس حاجتين:

إزالة أو تدمير جميع صواريخ أرض/أرض عيار ٢٤٠ مللى وعددها ١٠٠ صاروخ كانوا موجودين على الضفة الشرقية، متمركزين فى عدة مواقع مركزة أمام المدن الرئيسية الموجودة فى الضفة الغربية.. السويس الإسماعيلية القنطرة وفيه بعض مواقع أخرى بجانب مواقع آهلة.

والهدف الثانى: استغلال معركة المدافع وإدخال دوريات تعبر القنال دوريات قتال تستر نفسها بنيران المدفعية، الغرض منها..

١- الانتهاء على مواقع الصواريخ التى لم تدمر بواسطة المدفعية.

٢- إظهار القتال المتلاحم وجها لوجه مع العدو بغرض قتله وخفض روحه المعنوية. وهو ده الهدف النهائى اللى عايزين نوصل اليه اللى هى العنجهية الظاهرية التى تولدت فى نفوس الجنود الاسرائيليين بعد معركة ٥ يونيه، ظاهرة كاذبة على مستوى الفرد الاسرائيلى المقاتل؛ عايزين ننفى هذا من فكر الجندى بتاعنا.

العملية اتخططت كويس على مستوى الدولة فى اللقاء اللى تم بين القوات المسلحة وبين وزير الداخلية وبين ٢ محافظين.. السويس والإسماعيلية بسرية كاملة، وأعطت الفرصة للتخطيط من يوم الأربع حيث تم اللقاء فى القاهرة فى مكان ما خاص.. أعطت القدرة للمحافظين فى تحضيرات غير مرئية الغرض منها نقلل الخسائر على قدر الإمكان، وتعطى الفرصة الزمنية للشعب فى الدفاع السلبى أو للنزول الى الخنادق. وفعلا هذه العملية تمت بسرية مطلقة، وأنا شخصيا كنت بادور عليهم خوفا من إن الخبر ينتشر فمااتنشرش فعلا.

داخل القوات المسلحة كان فيه ٩ قادة يعلموا هذا التخطيط بصفة خاصة، ٤ فى القيادة العامة للقوات المسلحة و٥ على مستوى الجيش التانى والجيش التالت، وأخص بالذكر رجال المدفعية اللى وقع عليهم هذا العمل فقط.

ولم تنزل التعليمات تفصيلية الى القوات إلا الساعة واحدة ونصف بعد الظهر يوم السبت، على أساس سعت س هى سعت ١٦٥٠، وإن قصفة النيران تاخد لها ١٥ دقيقة لعدم استهلاك ذخيرة كثيرة، وأنها تكون مركزة أولا على مواقع الصواريخ ثم أى قوات أخرى بجانب هذه الصواريخ وخلال هذه العملية بعد القصفة المركزة دى. وكانت وحدات استطلاع المدفعية وصور القوات الجوية والصور الجانبية التى تمت من طيارات الهيلوكبتر، أساس جيد جدا للحصول على دقة الضرب لعدم استهلاك الذخيرة، ونجحت هذه العملية جيدا.

وخلال هذه القصفة، اندفعت الدوريات خصوصا فى القطاع الشمالى تحت ساتر النيران، ألغيت ٣ دوريات منها لأن المدفعية حققت لها أغراضها تحقيق كامل. ٣ دوريات

أخرى دخلت، ٢ منهم لقوا إن المهمة بتاعتهم كويسة، واحدة هى اللى قامت ببعض بطولات كبيرة واضطرت تستعين بالمدفعية لتحقيق مهمتها، وبالفعل تم القتال المتلاحم ودمروا ٣ مركبات بجنزير ودبابة فى عملية الدورية دى، وكانت خسائر العدو جميع الأفراد اللى هى تمثل طاقم دبابة وطاقم ٣ عربات.

حصل إخراج جيد لهذه العملية على أساس بلدنا ماشية فى خط وقف إطلاق النيران، فحصلت تمثيلية صغيرة بتدمير منزل فى بورتوفيق لعدم الاخلال بقرار وقف اطلاق النار، وحصل انفجار فعلا وبلغت هيئة الرقابة الدولية إن فيه خمس صواريخ انطلقوا على مدينة بورتوفيق، والحقيقة هما صاروخين فقط اللى طلعوا بعد المدفعية ماضربت واحد منهم انفجر والتانى نزل سليم وإدانا الفرصة فى معرفة قطره ومعرفة مواصفاته.

سواء عملية القصف أو عملية الدوريات نجحت تماما، وإخراجها بالنسبة للعالم أظهر أن العدو هو اللى معتدى وإحنا بنردعه.

وبالفعل فى الفترة السابقة وزارة الخارجية بالاتفاق مع القوات المسلحة، إدت مذكرات كاملة لأودبول على إن ده عمل عدوانى فى وضع الصواريخ الـ ٢٤٠ أو الـ ٢٠١٦ أمام الأهالى، والأهالى دول عزل بدون سلاح وده تعتبر تهديد وحش بالنسبة لهم.. فكانت باينة إن هو يستاهل أكتر من هذا.

خفض الروح المعنوية بالنسبة للعدو تحقق، الأمر اللى أدى بموسى ديان ورئيس الأركان بتاعه إنهم ييجوا الساعة ١٢ تانى يوم ويخلصوا عشرين جثة كانت موجودة فى الدفرسوار!

اختبرتا أنفسنا إحنا كقيادة وكأجهزة دولة من ناحية السرية، الأمر ده كنت أنا شخصيا متشكك فيه تشكك كبير نتيجة لطبيعتنا إحنا العرب؛ فهذه التجربة أثبتت لى إن أى تحضير لمادة من المواد لو الواحد ركز عليها ممكن يحققها كويس. الاستعداد السابق للقوات المسلحة مكن الأوامر المتأخرة من إنها تنفذ، ففيه فرق كبير بين إن الأمر ينزل متأخر والقوات غير مستعدة أصلا وبين إن الأمر ينزل لقوات مستعدة. فى هذه الحالة مالقيتش فيه تقصير موجود من ناحية القوات المسلحة، لها الأمر نزل متأخر.. الغرض بتاع المفاجأة تم ١٠٠٪.

الحشد كان من يوم الأربع، دخلت حوالى ١٦ كتيبة مدفعية كانوا موجودين فى التدريب شرق فرع دمياط خلف الجيوش بالتدريج ليلا ونهارا الى الخط الأمامى. العدو ماحسش بيه عشان الفرصة كانت موجودة فى ٣ أيام و ٣ ليالى، المفاجأة دى أزعجته لأن بعد معركة ٩/٨ لؤمه مابيخليهوش يضحى بالأفراد؛ فجاب نيران بدل الأفراد لأن هو مش

مستعد لقتل أفراد من عنده، فعوض كمية الأفراد اللى موجودة أمامنا بإنه جاب صواريخ بدالها، كل مجموعة من الصواريخ ٥ أو ٦ متحولين كهربائيا بحيث إن فرد واحد بذر يشغل الخمس صواريخ دول أو الأربعة أو الستة.

تدمير هذه الصواريخ فى الـ ١٥ دقيقة اللى قلنا عليهم، حرمه من الأداة اللى كان مركز عليها فى إنه يفاجئنا بها، يعنى أنا لو تصورت إن هذا الموضوع اتأخر من وجهة نظر القوات المسلحة، وأى استفزاز حصل مكن العدو من إنه يطلق الـ ١٠٠ صاروخ دول على أهالى الإسماعيلية والسويس والقنطرة، كانت حصلت بهدلة كبيرة جدا.

ثم السُمك الصلب اللى موجود فى الرأس المدمرة بتاعة الصاروخ الـ ٢٤٠، هو ٧-٨ سم يعمل regimentation كبيرة عن الصاروخ الـ ٢٠١٦ لأن سُمك الصلب بتاعه ٣ سم. من هنا كان الخوف من استخدام هذا الصاروخ، لأنه عبارة عن قنبلة طائرة ٢٥٠ كجم بيندفع بواسطة موتور مولد غاز، وعلشان يدى تحقيق الغرض حط ٤ زعانف على ديل الصاروخ تديله استقرار أثناء السير. هو مش عايز المسافة لأن وضع الصاروخ على الجانب الآخر، القناة ٢٠٥ متر وأهالى بورتوفيق والسويس والإسماعيلية الفارق بينه وبينهم ضعيف، فمش عاوز المسافة الكبيرة فده اللى خلاه إداه تقل أكبر.

استمراره فى اتخاذ هذا الأسلوب سوف يجعل التهديد مستمر، ومن هنا بتيجى كسياسة يعنى فى إنه يستخدم هذا الأسلوب بصفة دائمة سيجعل التهديد مستمر، لو فيه إخراج تانى نحذره من هذا العمل علشان يغيره. هو عرف دلوقتى إن أى شئ بيعمله على الجانب الآخر فى مقدور القوات المسلحة الموجودة فى الجانب الغربى إنها هتصل اليه، إن موصلتش اليه بالنيران فيمكنها أن تصل اليه بالرجل المقاتل؛ وهذا هو خوفه الكامل إذ أنه لا يركز بشر مقاتلين على الضفة الأخرى، فالثغرات اللى موجودة على الـ ١٤٠ كم المحددين للضفة الشرقية بيتخلل قواته ثغرات كثيرة جدا، لدرجة إن البدو اللى بيهربوا حشيش بييجوا فى وسط قواته ويوصلوا للضفة الشرقية آمنين وينزلوا القنال وييجوا الضفة الغربية ويتقفشوا تمام.

الحادث الثالث: فيه تطور تانى فى نظرى، فى نفس الوقت اللى كانت فيه معركة يوم ١٠/٢٦ شغالة كان فيه تركيز مجهود كبير موجود فى ساحل البحر الأبيض؛ مكون من مجموعة الأسلحة الرئيسية للقوات المسلحة البحرية ووحدات خاصة من المشاة ودفاع جوى وقوات جوية. العملية تحضيرية كانت متخططة قبل كدا ضمن برنامج التدريب والإعداد الغرض منها الحصول على قوة ما تدرب وتجهز للانزال. كان يوم ٢٨ آخر يوم لها فى الإعداد، وحبيت أظهر هذا إن القوات المسلحة موجودة فعلا فى القنال بتحارب وفى نفس الوقت فى اتجاه آخر عندها القدرة تشتغل وتحضر نفسها. وفعلا

التعليقات الخارجية سواء من اسرائيل أو من لندن أو من حتت زى دى، أبرزت هذه النقطة أكثر ما أبرزها الشعب داخل الجمهورية العربية المتحدة.

نجح هذا الإعداد لدرجة إنى أنا أحب أطمنكم إن بقى فى قدرة القوات المسلحة اليوم إنها تنزل كتيبة مشاه بمعداتها بالكامل بكفاءة تامة فى أى مكان على الشاطئ.

شكرا.

فائق: كنت عايز أسال سؤال عن الخسائر أو الاصابات فى الدوريات بتاعتنا اللى إلتحمت مع العدو.

فوزى: انتهت كلها بشهيد واحد ستصل جثته بعد أيام.

عبد الناصر: فى الحقيقة هو كان أجدع واحد فيهم اللى مات، وهو كان قائد الدورية ضابط واضطروا يسيبوه الآخر. وأنا الحقيقة قلت للفريق فوزى مكانش لازم يسيبوه وكان لازم يجيبوه باعتباره القائد بتاعهم سواء كان حى أو ميت، ولكن الدورية أصلها اتزنقت، وأنا يوميها فضلت قاعد صاحى لغاية ما رجعت الدورية لغرب واتاخرت عن معادها وطلعوا لها دبابات لكن اشتغلوا كويس جدا، وكان باين من اللاسلكى بتاعنا وبتاع الاسرائيليين إنهم اشتغلوا كويس. والواحد يقدر يقول الحقيقة إن الدورية دى اشتغلت كويس، التانيين مانقدرش نقول إنهم حققوا الغرض بتاعهم لأنهم راحوا حطوا ألغام وجم وقالوا مفيش حاجة! ويظهر أخينا ده إندفع ودخل جوه كمان لأنه اتأخر مارجعتش الدورية إلا بعد ١,٣٠ فكان هو المفروض يرجع قبل كدة بكتير.

وبعدين فى الاشتباك الطلقة الوحيدة اللى جات فى الدورية جات فيه هو الله يرحمه والباقى التانيين ٥.. إحنا قلنا ٥ حقيقى يعنى بياناتنا كانت صح حتى أنا يوميها كنت طالب أقول للفريق فوزى إنه مايقولش الأعداد بالكامل لقيته قال! لأن هم اليهود ثبت إنهم ما بيقولوش الخساير بالكامل، وإحنا لغاية دلوقت فى كل خسايرنا بنقول الحقيقة بالكامل!

فوزى: دا استنتاج تالت، نسيت أقوله سبعة جرحى فى مدينتين.

عبد الناصر: لأ.. لأنهم كانوا فى الخنادق قبل ابتداء الضرب! (ضحك) لكن لو فاجئوهم..

فوزى: لكن أقدر أقول: إن هم تطعموا للمعركة الحقيقة.

عبد الناصر: هو بالنسبة للمدنيين، كان فيه القانون بتاع معاملة المدنيين الحقيقة هناك موجود فى اللجنة التشريعية، وإمبارح قال لى السيد أنور السادات على إنه لما كان هناك طالبوه بتنفيذ القانون ده.. فيه قانون أظن فى اللجنة التشريعية بخصوص المدنيين اللى بيموتوا، يظهر فيه واحد مات إمبارح تمرجى أظن فى السويس ده كان جريح ومات.

الدكتور عزيز بيقول لنا نتيجة البترول.

صدقى: فى الواقع إن الضرب اللى حصل ابتداء من الساعة ١٠ كان كله مركز على الزيتية، وهو يعادل أربع مرات ما تم فى المرة الأولى التى تمت فى أكتوبر ٦٧، ومع ذلك فى أكتوبر ٦٧ إتحرق ٤٧ مستودع وإتحرق أيضا المعملين اللى هم بتوع شركة النصر والمعمل الأميرى، لكن فى المرة دى كل اللى اشتعل ٣ مستودعات؛ مستودع منهم كان فيه كمية بسيطة من البنزين ولذلك إنطفا بعدها بعدة ساعات، والاتنين التانيين سيبناهم لغاية ماصفوا نفسهم، ولم تمتد النيران الى داخل المستودعات لأن احنا كنا واخدين إجراءات ماليين باقى المستودعات بالمياه، وأيضا السواتر اللى اتبنت حوالين المستودعات نفعت بعض الشئ. ولكن الحقيقة إحنا كنا منقصين المخزون بتاع البترول الى أقل درجة ممكنة لتشغيل المعملين.

بالنسبة لمعمل شركة السويس لتصنيع البترول اللى هو مشروع التفحيم، إحنا موقفينه لأن فيه قرار أنا عرضته قبل كده إن احنا مانشغلوش لأن هى الخطورة الحقيقية فى إنه يضرب وهو شغال ويكون البترول موجود فى المواسير، فكنا خدنا قرار بإن مشروع التفحيم مانشغلوش، وده حصل وإحنا برضه كنا متنبهين، والقوات المسلحة قالت لنا دى حالة طوارئ ووقفنا تشغيل المعملين التانيين. نزلت حوالى ٨٠ دانة فى معمل شركة النصر للبترول وعملت تدمير عادى، يعنى تيجى فى الماسورة تخرقها لكن مفيش خسارة من التدمير اللى حصل زى المرة الأولى. ومجموع الخسايز ٢١ ألف طن بنزين اللى هى كانت موجودة، والخسايز نتيجة للدانات اللى نزلت جوه المعامل دى مجموعها كلها حوالى نصف مليون جنيه. والواقع إن ده يعادل واحد على عشرين من الخسايز اللى حصلت فى أكتوبر من السنة الماضية، برغم إن الضرب كان مركز بنسبة أربع أضعاف اللى حاصل قبل كده.

عبد الناصر: كنا إحنا اتكلمنا على أساس إن التخزين يبقى جوه بقدر الإمكان.

صدقى: إحنا برضه فى الخطة إن احنا قلنا: هنستمر فى تشغيل المعملين، يعنى عشان أدى لسيادتك فكرة عن إن الخسارة اللى حصلت دى.. إحنا يمكن الإنتاج اليومى بتاع المعملين يعادل حوالى ٧٠٠ ألف دولار فلو وقفنا خالص..

عبد الناصر: لأ.. مانوقفش، نعمل تخزين زى البنزين ماهو موجود هناك بنعمل تخزين جوه.

صدقى: الحقيقة الموضوع ده يافندم أنا عايز أثيره، لأنه فيه قدرة التخزين عندنا مستوعبة فى إن احنا عملنا حاجة اسمها احتياطى استراتيجى اللى هو إن احنا نخزن مواد بترولية بتاعة شهرين، وبعدين التعبئة طالبة أخيرا إننا نرفع هذا الى ٣ أشهر؛ نتيجة لهذا كل المستودعات الموجودة فى الجمهورية مليانة، ولهذا أنا مضطر إن أنا استخدم بعض المستودعات الموجودة فى السويس، لكن هل ممكن ننزل الى ٤٥ يوم؟ دى هتتحقق لنا هدفين..

عبد الناصر: نعمل مستودعات جديدة.

صدقى: الى أن نعمل خطة البناء، أنا شايف إن احتمال ننعزل عن العالم بحيث إننا منقدرش نجيب من الخارج لمدة ٤٥ يوم.. بعيد. هذا القرار كان أخذ عقب حرب يونيو مباشرة وكان فيه خوف إنه تحصل أزمة! لكن دلوقتى إذا وافقنا على إن احنا ننزل المخزون الى ٤٥ يوم بيمكننى إن أنا ماخليش فى السويس إلا اللازم للتشغيل اليومى فقط.

النقطة التانية: من ناحية الميزنية النقدية، برضه الخطة اللى احنا عاملينها، أنا كلمت الأخ حسن عباس إن احنا هنحتاج لبعض النقد الأجنبى نتيجة لأن احنا مابنشغلش المعامل هنضطر نجيب منتجات. يمكن أنا لو سمح لى إنى أنزل المخزون، أسحب إذاً من المخزون بدل من الاستيراد وأعوض النقل.

عبد الناصر: عندك كام دلوقتى؟

صدقى: أنا عندى فوق الشهرين بعض المواد ٧٠ يوم، ٦٧ يوم لأن الحد الأدنى المطلوب بيكون ٦٠ يوم بس التعبئة طالبة رفعه الى ٩٠ يوم.

عبد الناصر: التخزين هيبقى هتخزن فى تانكات السويس، هو الحقيقة التخزين فى تانكات السويس لأن أنا معتبر السويس دى ضايعة، وكلام ديان إمبارح هو ماانتشرش فى الجرايد بالتفصيل يعنى اللى اتنشر يمكن واحد على عشرين من اللى قاله، وهو بيهدد وبيقول: إنه هيضرب! وطبعا هو فى التقديرات فى الجرايد الإنجليزى إن التهديد هيبقى على مرجان وعلى الزيتية وعلى الحتت دى؛ فالأسلم لنا إن احنا نزود التخزين فى الداخل، وعلى قدر الإمكان نقلل التخزين فى السويس لأنه فى أى وقت هيضرب.

صدقى: هل سيادتك تسمح إن احنا ننزل المخزون الاستراتيجى الى ٤٥ يوم؟ أنا مش شايف خطورة من هذا.

عبد الناصر: أنا مش شايف إيه الحكمة؟

صدقى: هو صدر قرار بـ ٦٠ يوم وهم عايزين يرفعوه الى ٩٠ يوم.

سليمان: هو لازم نخفض السويس الى أقل درجة بأى صورة حتى لو انخفض المخزون ككل. فيه بعض الحاجات اللى محتاجاها القوات المسحة يصح نخلى المخزون بتاعها ٦٠ يوم أو أكثر.

عبد الناصر: هو أنا الحقيقة فوجئت لما لقيت إن الـ ٣ تانكات دول فيهم بنزين، أنا كنت متصور إن احنا اتكلمنا هنا فى مجلس الوزراء فى وقت مضى على أساس إن احنا فى السويس هنخلى المخزون على قد تشغيل المصنع بس، أما المنتجات..

صدقى: إحنا بنصدره.. النفتة دى بالذات.

عبد الناصر: آه.

صدقى: إحنا فى الليلة اللى قبلها ملينا مركب بـ ٢٤ ألف طن، يعنى هو قطعا هيستمر بس هى العملية إن احنا ننقص كمان اللى موجود فى المستودعات الى نصف هذه الكمية مثلا؛ بحيث إن حتى لو حصل ضرب، وأنا الحقيقة بعتبر التدمير اللى حصل يعنى مفيش.

عبد الناصر: هل كل التانكات عليها تكسية دلوقتى؟

صدقى: آه.

عبد الناصر: واللى اتحرقوا برضه عليهم تكسية؟

صدقى: آه.. بالنسبة لمرجان يافندم، سيادتك إحنا كان جولنا بتوع شركة بان أمريكان، وقالوا لنا: إنه راح لهم مندوب من اسرائيل وقال لهم: إن احنا لنا نصف خليج السويس ولذلك بنطلب منكم إنكم توقفوا العمل فى مرجان. واتصلت الشركة بوزارة الخارجية الأمريكية التى وقفت – على حد قول الشركة – بموقف حازم بالنسبة لهذا الموضوع. وبعدين بعدها بـ ٣ أسابيع رجع تانى وقال لهم: إيه الإجراء اللى خدتوه؟ فحولوه الى وزارة الخارجية، وقالت له: إن الموضوع ده منتهى وإن مفيش أى إجراء يتعمل من جانب اسرائيل، وهم بلغونى بهذا على أساس إنهم يحيطونا علما. طبعا احتمال إنهم يضربوا مرجان، لهذا السبب إحنا مرحبين بوجود المراكب الأمريكية عشان لو حصل ضرب هيبقى الضرب فى مراكب الأمريكان. الى الآن محصلش ضرب، لكن فكرهم هم إن اليهود بيعتبروا إن استمرار العمل فى مرجان هم هيتعرضوا له.

عاشور: بخصوص يافندم الكلام عن البترول وتخزينه، فأنا أحب أوضح إن الفناطيس فى الإسكندرية مازال المشروع واقف، وأنا أخشى ما أخشاه إن مع طول الوقت إن التخزين بتاعنا يبقى معرض للخطر، وأظن لجنة الخطة لم تصدق على باقى المبلغ الى الآن فمشروع المياه بتاع الضغط العالى لغاية دلوقتى واقف، وأظن بيجيله حوالى ٢٠٠ ألف.

سليمان: إتوافق عليه.

عاشور: أرجو بسرعة لأن الموقف هناك من أخطر ما يمكن، وإحنا بفضل توجيهات سيادتك غطينا كل الفناطيس بالحيطة الساترة وكل حاجة، إنما المياه وهى بتشكل خطر ضخم لأنها مبتصلش الى منطقة المكس. وأنا أخشى على البوتاجاز مش بس البترول لأن البوتاجاز أخطر؛ ولذلك اضطرينا ننشئ ونبنى الفناطيس الخاصة بالبوتاجاز فى المناطق المواجهة للبحر خالص، فأصبحوا عرضة كلهم للبحر. شكرا.

عبد الناصر: بالنسبة للموضوع التانى بتاع الأخ زين العابدين، هو كان أثار هذا الموضوع والحقيقة أنا حبيت أشوف إيه اللى تم بالنسبة للمواصلات، فأنا جايب له مجموعة صور عن جميع الخطوط. الحقيقة الحالة يرثى لها بالنسبة للمواصلات، وفى الحقيقة أنا بعتبر الناس دول ولاد وبنات وطالبات مدارس وحالة الحقيقة لا يحتملها أى إنسان، هل إحنا عاجزين إننا نحل هذه المشكلة؟!

صالح: هاقول لحضرتك إحنا ابتدينا فى شبرا معرفش هل فيه صور عن شبرا ولاّ لأ؟ وخلصنا مصر الجديدة ودخلنا على المطرية، والأسبوع القادم هناخد منطقة الجيزة كلها.

عبد الناصر: يعنى هنا الأوتوبيسات ونمرها والخطوط يعنى إحنا الحقيقة فى حالة.. الواحد طبعا مابينزلش كتير وده اللى خلانى أطلب الصور عن الخطوط كلها لأن برضه بسمع من الناس عن أهم حاجة فى القاهرة. الرغيف، بعد ما جيت من تسخاطوبو كانوا بيقولوا: الرغيف وأزمة المواصلات! وموضوع الرغيف دلوقتى اللى أنا متصوره إنه اتحسن، أزمة المواصلات اللى أنا متصوره إنها متحسنتش!

صالح: إحنا جربنا منطقة شبرا كلها والمطرية ومصر الجديدة وهنعيد تنظيم منطقة الجيزة الى وسط المدينة، هيبقى فاضل عندنا جنوب القاهرة. بعد كده شركة النصر للسيارات بتعطينا شهريا ٥٠ أتوبيس.

عبد الناصر: هى النقطة الأساسية هل العربيات اللى بتتعطل بتتصلح ولاّ بتفضل مركونة؟

صالح: بتتصلح يافندم وعدد العربيات فى اليوم فيه عندنا الآن حوالى١٠٥٠ عربية.

عبد الناصر: بعتبر إن أهم حاجة بيقاسى منها الناس فى القاهرة هى المواصلات.

صالح: وأنا عايز أضيف لسيادتك إن وسيلة النقل لا يمكن أن تحل مثلا الأتوبيس لوحده لا يمكن أن يحل مشكلة المواصلات، أى مدينة بيزيد تعدادها عن مليون يجب أن تتعدد طرق المواصلات ووسائلها، ويجب إننا نعمل under ground وطرق تانية لو عايزين نحل المشكلة.

عبد الناصر: مفيش والله فلوس للـ under ground!

صالح: بقول لحضرتك يافندم على الطريق اللى احنا ماشيين فيه، لكن إنها تتحل بشكل نهائى مانقدرش نصل الى حل ممتاز!

عبد الناصر: طب نوصل بإيه؟

صالح: بالأتوبيس والنقل على القضبان ضرورى..

عبد الناصر: طب ما نعمل!

صالح: إحنا ماشيين فى كده.

عبد الناصر: طب إحنا شيلنا الترومای نرجعه تانى؟!

صالح: فى بعض الشوارع.

عبد الناصر: المهم تقولوا لنا إيه الوسائل اللى يمكن بيها حل مشكلة المواصلات.. قضبان تروللى باص أوتوبيس الى آخره ماعدا طبعا الـ under ground اللى هياخد سنين.

صالح: هتاخد وقت كبير، وإحنا بنعمل دلوقتى خطوط دائرية.. مصر الجديدة – المطرية – شبرا الخيمة علشان نمنع التكدس فى وسط البلد.

عبد الناصر: الكلام ده إنت قلته فى الأول فى الجلسة اللى جينا نتكلم فيها عن بيان ٣٠ مارس وبعدين حبيت أشوف النتيجة.. الحقيقة النتيجة قدامك!

صالح: سيادتك، النتيجة مابتظهرش فى شهر أو اتنين على طول. كل مابتيجى لنا أتوبيسات دلوقتى بننزلها؛ عندنا دلوقتى منزّلين حوالى ٧٦ عربية عايزين كل شهر ٥ ويبقى نخفض الزحام ونعيد تخطيط المدينة، وهتاخد لها كام شهر.

عبد الناصر: هو الحقيقة لازم نحل الأزمة دى، إذا كنا عاجزين يبقى إيه؟! يعنى ممكن بنعمل فيه حاجات كتير ممكنة، لكن لما إحنا نقول إن احنا عاجزين عن حل الأزمة! فعلا الواحد لما بينزل بيلاقى ناس كتير واقفين مستنيين الأتوبيس فى شارع رمسيس كتير قوى لو فيه أتوبيسات الناس..

صالح: كل ما بتيجى عربيات بننزلها دلوقتى، بناخد من شركة النصر ٥ أتوبيسات كل شهر.

غانم: هو الواقع المشكلة اللى حضرتك بتثيرها طبعا عاملة تأثير عند الناس كبير، بحثت فى مكانين أنا كنت موجود فيهم .. لجنة متابعة تنفيذ بيان ٣٠ مارس، ولجنة تخطيط القاهرة الكبرى. والواقع إن فى لجنة تخطيط القاهرة الكبرى كان السيد وزير النقل مقدم مشروع متكامل يشمل ٣ مراحل.. المرحلة الأولى: وهى عملية التنظيم، المرحلة التانية: يمكن تنفيذها خلال سنتين أو تلاتة ودى هتحل المشكلة لحد كبير، والمرحلة التالتة: مرحلة الـ under ground. بالنسبة للمرحلة التانية، الحقيقة عرض علينا عدة مشروعات عاجلة بعضها للترام والأنفاق تحت الأرض، وكانت مدروسة وتحتاج فقط الى بعض التمويل وأعتقد إنه محدود لأن هى دى المشروعات المطلوب تنفيذها فعلا.

عبد الناصر: إحنا هنديله فرصة فى الجلسة اللى جاية يقول لنا الوقت واللى هيتعمل لأن لا يمكن نترك المشكلة بالشكل ده؛ لأن الصور دى من كل الخطوط مش خط واحد وتبين إن الحالة لا يمكن لإنسان إنه يحتملها! يجيب لنا الخطط والتصميمات لأن مش ممكن المشكلة بهذا الشكل!

صالح: الجلسة الجاية نحضر لسيادتك.

زكى: كنت بقول يجب أن نركز على حل عاجل خصوصا فى الظروف السياسية اللى احنا فيها، ومن الناحية الاجتماعية تعمل ضغط يؤثر على الناس. متهيألى الموضوع العاجل فيه٣ – ٤ نقط ممكن تتبحث وهى..

التوقيت: كون دخول المصالح والمدارس كلها فى وقت واحد وده موضوع مايحصلش فى كل دول العالم. يعنى نقدر نحل ونتفق هل ممكن نجعل الدخول ٧,٣٠، ٨ أو ٨,٣٠ ، ٩ فى بعض الوزارات والمصالح؟ دى نقطة.

النقطة التانية: طول المحطات، لأن المحطات القصيرة ناس كتيرة مابتدفعش التذكرة وهم دول سبب المشكلة.

الموضوع الثالث: أيضا مسألة أيام العمل، هل لو جعلنا أيام العمل ٥ أيام ويمكن دى تساعد فى حل مشكلة المواصلات؟!

ودى مجرد أمثلة أضربها وفيه حلول أخرى، لكن الأنفاق والخطوط الدائرية دى هتاخد وقت.

لكن إحنا النهارده فيه حرب وفيه مشاكل اجتماعية، والراجل اللى واقف ده جنب التانى مش بيتكلم على المواصلات ده بيتكلم فى حاجة تانية ويترتب على ذلك خلق إشاعات ومشاكل وبلبلة، والموضوع الصغير اللى بيموت فى ذهن واحد بيرجع يطرحه لأنه واقف بيشتكى من المواصلات فبيوصل ده لأى شئ.

عبد الناصر: إحنا هنبحث الحلول اللى قالها شهرين.

صالح: اختلاف المواعيد فى المصالح والمدارس مشروع درس فعلا فى القاهرة الكبرى، وأرسلت للتنفيذ الى بعض المصالح.

البرلسى: موضوع الدراسة فى الجامعة لأن فيه آلاف كثيرة وفيه مشقة للوصول الى الجامعة، الجامعات معظمها يبدأ الساعة ٩، فيه صحيح بعض الكليات اللى بيبدأ الساعة ٤ وفيه الساعة ١ لكن معظمها يبدأ ٩ صباحا، وممكن نؤجلها الى ١٠ أو ١١ وده لا يغير من طبيعة عملها شئ إطلاقا.. وده يعنى يسهل كتير.

عبد الناصر: على العموم الجلسة اللى جاية تجهز نفسك لكل هذه الاقتراحات ونتكلم على أساس نحل الموضوع فى شهرين.

الدكتور جاب الله.

جاب الله: بناء على توجيه سيادتكم، تم الاتصال بجميع الوزراء للحصول على البيانات الضرورية لاعداد تقرير لمتابعة الخطة متابعة ربع سنوية، وده طبعا ألقى بعبء على وزارات وجهات التنفيذ، وألقى بعبء على وزارة التخطيط؛ لأن تنظيم الأجهزة مهواش على استعداد لعمل ميزانيات ربع سنوية زى البلاد المتقدمة، وأهو يادوب الميزانية ماشية لآخر السنة والعمل ماشى على أساس ميزانية فى آخر السنة ومتابعة سنوية. كذلك الخطة نفسها لم توضع

على أساس ربع سنوى ولا تنفيذها يخطط على أساس ربع سنوى، فده كمان ألقى شئ من الصعوبة أمام توفير البيانات، رغم وجود هذه البيانات إنما إتاحتها فى صورة بيانات صالحة لإعداد تقارير مكانش متيسر؛ لأن تنظيم الأجهزة يحتاج الى إعادة نظر بحيث إنها تقدر فعلا تؤتى بهذه البيانات بالصورة المطلوبة.

فيه طبعا تركيز على الاستثمارات فى خطة التنمية، وربنا وفقنا السنه دى فى زيادة الاستثمارات بمبلغ كبير نسبيا عن السنة اللى فاتت، ولكن فى الظروف اللى مرت بيها الميزانية كان لابد من حدوث تأخير فى بدء التنفيذ، وطُلب تخفيض المكون النقد الأجنبى بمقدار ٢٠٪ من جانب الوزارات بعد ماانتهت من وضع الخطة فى وزارة التخطيط؛ وده فى حد ذاته جعل الوزارات يعيدوا النظر فى المشروعات وفى إعادة توزيع النقد الأجنبى المخفض بـ ٢٠٪ والعملية دى خدت وقت، ودى أعتقد جزء من تكلفة الحرب قبل البدء فى التنفيذ.

فى الوقت نفسه وزارة التخطيط نفسها مبتنتهيش من وضع الخطة فى وقت مبكر، والأمثلة موجودة يعنى فيه ٦٧ لسه ماانتهتش؛ ولذلك سيادتك لو لاحظت فى تقرير المتابعة الأخير واللى قبله، تقرير المتابعة مابيتابعش خطة بل بيتابع ما حدث من تطور اقتصادى. بقالنا سنين مابنتابعش خطة يعنى مانقارنش المحقق بالمستهدف نقارن المحقق السنة دى بالمحقق السنة اللى فاتت. ففى الواقع دى عاملة مشكلة كبيرة، وباحاول أعمل أقصى دفع علشان نعمل متابعة خطة بدل ما بنقول تقرير النمو اللى حدث قياسا بالعام الماضى، يعنى بدل ما نتابع وإحنا باصين لورا نتابع وإحنا باصين لقدام.

مشكلة أخرى هى وضع القطاع الخاص اللى يمثل نصف الدخل بتاعنا، الذى يحتاج الى دعم من القطاع العام، ويحتاج الى أن يشرف عليه مع المؤسسات زى ماالقوانين بتنظمها؛ بحيث يبقى فيه سيطرة فعلية من جانب الدولة على الأدء الاقتصادى فى القطاع الخاص، وتبقى تقارير المتابعة عن الإنتاج الدخل والعمالة والمدخرات.. الى آخره متناولة القطاع الخاص زى ماهى متناولة القطاع العام.. يعنى الاهتمام لا يقتصر فقط على القطاع العام بل يمتد الى القطاع الخاص زى ما بتنظمها القوانين.

بالنسبة لما تحقق فعلا من الاستثمارات فى الربع الأول، مانقدرش نقول إيه النسبة اللى تحققت لا بمقارنات تاريخية سابقة لأن معندناش، ولا بالنسبة للظروف الموسمية للإنتاج أو ظروف الإجازات اللى بتبتدى بعد شهر يوليو؛ فالواحد يعنى مايقدرش يقول النسبة اللى تحققت هل هى منخفضة أم لأ.

وأنا واثق إن الاستثمارات على نهاية العام هتنفذ إذا مجاتش طوارئ مهياش فى الحسبان، يعنى إذا مشينا بقوة الدفع اللى موجودة الاقتصاد القومى سبق له إنه تقدم أكثر

من كده خلال عام، والمبلغ الاستثمارى الموجود مهواش من الضخامة بحيث إنه يعجز الاقتصاد عن تحقيقه.

فاللى تحقق فى الاستثمار فى الربع الأول هو ٥٠ مليون جنيه، منها القطاع العام حقق ٤٤,٣، والقطاع الخاص ٥,٧ منهم ٥,٥ فى قطاع الإسكان من الاستثمارات المنفذة اللى هى ٥٠ مليون جنيه. القطاعات السلعية نفذت ما قيمته ٣٠ مليون أى بنسبة ٦١٪، وقطاعات التوزيع نفذت ١٠,٨ مليون جنيه أى نسبته ٢١٪، والخدمات حققت استثمارات ٨,٥ مليون جنيه أى بنسبة ١٧٪ من بين القطاعات السلعية والخدمية. قطاع الصناعة نفذ أكبر نسبة، أى لو خدنا التوزيع مقداره ١٠٠ ووزعناه على القطاعات هنجد إن الصناعة نفذت ٢٣٪ من الاستثمارات المنفذة تليها الكهرباء ١٧,٩٪ ثم قطاع النقل ثم قطاع الخدمات بما فيه الإسكان ثم قطاع الزراعة.. ده يعنى ما تحقق.

لو قارنا بالمستهدف، هنجد إن الخطة استهدفت استثمار ٣٠٩ مليون بعد خفض النقد الأجنبى بمقدار ٢٠٪ أى ٢,٧ مليون جنيه مابين نقد أجنبى ونقد محلى مجمد؛ يعنى مانقصش من مبلغ الاستثمار الكلى مبلغ يذكر.

ده هيقابله استثمار مستهدف ثابت مقداره ٢٩٢ مليون، نفذ منه ٤٤,٣ أى بنسبة ١٥,٢٪ والتى نعتبرها حد أعلى لما نفذ فعلا؛ لأن الجهات مكانتش محددة بالضبط مفهوم الاستثمار، أى أن بعض الأقساط كانت مستحقة لدفعات سابقة تقوم الجهة تحسبها استثمار، طبعا هى فنيا مش استثمار! ده حدث أكثر ماحدث بالنسبة للزراعة. أو مايتمش صرف مستخلصات وتم تقدير الاستثمار الثابت اللى حدث فتم فيه شئ من المبالغة، أو مجرد مدفوعات دفعت يسميها استثمار! طبعا كل وزارة لابد أنها توحد بعد كده، بحيث إنها لما تقول استثمار يبقى فنيا وعلميا المصطلح كلنا متفقين عليه والمصطلح صحيح.

فالـ ١٥٪ لو كان فيها مبالغة هتكون على أى حال مبالغة بسيطة، وأعتقد إن الرقم نفسه مهواش قليل يعنى منقدرش نقول إنه كان لازم يكون ٢٥٪؛ وده بحكم إن فى الدنيا كلها شهور الإجازات بيقل فيها الإنتاج، والظروف بتاعة تخفيض النقد الأجنبى وضرورة إعادة النظر فى المشروعات من جديد تمت بعد إقرار الميزانية؛ وده كان سبب فى التأخير.

إنما نفس مبلغ الإستثمار اللى فاضل ده ممكن للاقتصاد القومى إنه يستثمره فى الـ ٩ أشهر اللى باقية؛ لأن الاقتصاد عنده طاقة أكبر لو اتوفر تمويل أن يستثمره. من الإستثمار المنفذ الزراعة، حققت ٤ – ٥ مليون جنيه بنسبة ١٩٪ من المستهدف، والرى والصرف حقق حوالى ١٥٪ وكذلك السد العالى. التعدين والصناعة حققت ١١,٤ مليون جنيه أى بنسبة ١٠,٩٪، الواقع الصناعة هى اللى حدث فيها تأخير فى الاستثمار حققت

بس ١١٪ إنما لضخامة استثمارات القطاع، وهذا الرقم على قلته كان يكون نسبة ٢٣٪ من الاستثمارات المنفذة زى ما سبق قلت.

الكهربا نفذت ما قيمته ٨,٧ مليون جنيه بنسبة ٢٢٪، ونجد إن القطاعات السلعية نفذت استثمارات مقدارها ١٤,٧٪ من المستهدف. القطاعات التوزيعية حققت استثمارات مقدارها ١٩,٧٪ من المستهدف، والقطاعات الخدمية حققت ١٠٪.

والمتوسط بتاع القطاعات كلها أو الاقتصاد القومى كله كان ١٥,٢٪. لو رجعنا للقطاع اللى تأثر أكتر من غيره اللى هو قطاع الصناعة والتعدين، فنجد إن المنفذ فيه كان ١١,٤ مليون بنسبة ١٠,٩٪. وزارة الصناعة بتعزو الأسباب الى العجز اللى حدث فى التمويل المحلى والتمويل الأجنبى. التمويل المحلى اللى تحقق كان ٣٠٪ فقط من المقرر تمويله من الخزانة، تم الترخيص باستخدامها بعد ٦٩ يوم من بدء السنة المالية، والأجنبى المتاح كان ٢١٪ من الاحتياجات الحقيقية. وكانت هذه النقطة أثيرت فى جلسة سابقة، وانتهى الرأى فيها الى ضرورة إن الصناعة تضع جدول باحتياجاتها التمويلية فى ضوء التمويل الذاتى الموجود فى داخل القطاع، وفى ضوء احتياجاتها من الخزانة من الاعتمادات اللى أدرجت فى الخطة، والخزانة كذلك تتقابل مع الصناعة بحيث إن العملية التمويلية تمشى.

بالنسبة للنقد الأجنبى المتاح، هو حادث فعلا فى الواردات الإستثمارية نقص مطلق ونقص نسبى بالنسبة للفترة المماثلة من العام الماضى؛ يعنى بالنسبة للواردات الإستثمارية تحقق فى الربع الأول ١٦,٤ مليون، وفى الفترة المماثلة من العام الماضى ومع استثمارات أقل تحقق ٢٠,٤ مليون؛ فيه فرق حوالى ٤ مليون زى ٢٠٪ نقص من الواردات الاستثمارية.. وده لابد هينعكس على السير بالاستثمارات. فيه بعض المؤسسات أو الشعب ماادتناش تقارير متابعة يعنى مقدرناش نحط لها شئ.

عبد الناصر: قل لنا إيه الجهات دى نعرف.

مصطفى: قطاع التشييد، المفروض تعاقد على كراكات من بولندا، والمفروض الكراكات دى تصل فى آخر السنة.

جاب الله: على أى حال المهم مش بس الاستثمارات المهم هو الناتج القومى، منقدرش نعرف حقيقة الناتج القومى أد إيه فى الربع الأول؛ يعنى لو سيادتك سألت سؤال إيه الناتج القومى أو إيه الوضع الاقتصادى الحقيقى النهارده؟ معندناش إجابة نقدر نقول آهو تقريبا زى مانتوقع

أو زى ماكان السنة اللى فاتت بس بنقص الحاجات اللى انضربت أو الأنشطة اللى ماجلهاش مستلزمات. يعنى العملية مهياش deleminate ، والأمر يحتاج إن الأجهزة تكيف روحها بحيث إنها تقدر تدى البيانات اللى متاحة عندها فعلا، تقدر تحطها فى صورة صالحة لعمل تقرير متابعة وتوفى التخطيط بيها.

فأنا عندى الجهات كلها فيما يختص بالاستثمار والإنتاج والدخل والعمالة والصادرات والواردات مين إدى ومين ماداش يعنى الكشوف موجودة؛ فالأمر مايقفش بس عند الاستثمار بل أهم منه من وجهة نظر السياسة الاقتصادية ومن وجهة نظر لحالة الاستعداد للقتال اللى احنا فيها، إن احنا نعرف الناتج القومى حقيقته إيه وتركيبه إيه فيما بين القطاعات. هذا السؤال مالوش إجابة، وأرجو إنه فى تقرير الـ ٦ أشهر اللى جاية يتحقق لنا عنه إجابة.

بالنسبة للاستهلاك طبعا إحنا معندناش خطة استهلاكية، ولا عندناش organ فى الحكومة مشرف على تخطيط الاستهلاك وتنفيذ خطة الاستهلاك. إحنا عندنا بيانات عن الموزع من بعض السلع اللى بتقوم بتوزيعه وزارة التموين؛ فالبيانات بهذا الشكل ماتدلش على حجم الاستهلاك مثلا الموزع من القمح أو من الدرة أو من الفول. الموزع مثلا من الفول نقص بـ ٨٠٪ الموزع من الدرة نقص بـ ٨٠٪؛ دى معناها إنه وزارة التموين مادخلتش إلا بجهد محدود جدا لأن السلعة متوفرة فى السوق واستهلاكها بالتالى زاد، فأد إيه حجم الاستهلاك القومى؟ إحنا مانعرفوش، وإيه السياسة الاستهلاكية وإيه الخطة الاستهلاكية إيه مقوماتها ومعالمها؟ مفيش، وإيه الـ organ فى الحكومة اللى يقوم على السيطرة على الاستهلاك برغم من أهميته كمتغير اقتصادى؟ ده برضه يعوز إنه يبت فيه.

إنما من وجهة الأرقام اللى حدثت كما حدثت، فحدث نقص فى توزيع القمح بمقدار ١٥٪ وكذلك فى الدقيق الفاخر والدرة حوالى ٨٠٪ وفول ٧٩٪. الزيوت استهلاكها.. ماوزع منها وطبعا السلع فى وزارة التموين بتحتكر توزيعها كله ويبقى الموزع هو المستهلك، الزيوت نقصت ٧,٦٪ بسبب التوزيع بالبطاقات.. التوزيع بالبطاقات أدى الى نقص فى التوزيع ١٧٪. البن والشاى زاد استهلاكهم الاتنين برغم إن واحد قد يكون بديل للتانى؛ الشاى زاد حوالى ٨٪ والبن زاد بـ ٣٠٪.. ده برضه بسبب التوزيع بالبطاقات والبن free والاستهلاك زاد فى البن. إطارات السيارات والدراجات زادت زيادة كبيرة ٥٢٪ بالنسبة لإطارات السيارات و١٢٨٪ بالنسبة لإطارات الدراجات، إنما مش واضح من البيانات إذا كانت دى راحت للمستهلك فعلا أو موجودة فى سلسلة التوزيع لسه.

فى مجموعة البوتجاز والكيروسين والبنزين، حصل زيادة كبيرة فى البوتجاز حوالى ٥٠٪ والبنزين ٢١٪ والكيروسين نقص ١٠,٥٪ نتيجة الاستهلاك اللى بيحصل ونتيجة رفع الأسعار.

كتكملة للتجارة الخارجية قلت: إن السلع الاستثمارية نقصت نقص مطلق ونقص نسبى بالنسبة للفترة المماثلة فى الربع الأول من العام الماضى. السلع الوسيطة برضه نقصت نسبيا ومطلقا بالنسبة للعام الماضى؛ ودى قد تنعكس على الإنتاج نفسه حجم الإنتاج مش على حجم الاستثمار. كذلك السلع الاستهلاكية نقصت من ٢٥ مليون فى الفترة المماثلة من العام الماضى الى ١٩,٤ مليون فى العام الحالى؛ نتيجة ضغط الواردات من بعض السلع الاستهلاكية وعدم استيراد بعضها بالمرة.

هناك برضه اعتبارات عامة أود إنى أشير لها، فتقارير المتابعة مكانتش عادة بتجيب الأسعار ولا العلاقة بين الأسعار والمتغيرات الاقتصادية الأخرى؛ فيمكن أصلح إنى أشير لها دلوقتى:

الربع الأول فى ٦٨/٦٩، إتسم باستمرار الاتجاه النزولى لمستوى أسعار سلع الاستهلاك الأساسية وإتسم أيضا بوجود مخزون كبير من بعض السلع الاستهلاك الكمالية وشبه الكمالية. وفى هذا الاتجاه دلالة قاطعة على إن الاقتصاد القومى لا يستخدم جميع مدخراته المتاحة فعلا فى الاستثمار ورفع معدل التنمية وفتح فرص العمالة، وإنما يسمح بزيادة الاستهلاك بواسطة العاملين الحاليين. دى بتوجد فجوة فى المجتمع وإن العاملين الحاليين اللى بيسعدهم الحظ بالعمل استهلاكهم بيزيد وقوتهم الشرائية بتزيد نتيجة انخفاض الأسعار. وانخفاض الأسعار ده بعضه خفضناه فى لجنة شئون الاقتصاد، وبعضه تم تخفيضه فى السوق الحر، وبعض منه يمكن بيحدث خصوم فى المنسوجات بتوزيع بعض المخزون مع خفض تكاليفه. فالفجوة الاجتماعية دى بين اللى بيشتغلوا وبيزيد استهلاكهم وبتزيد قوتهم الشرائية وبين اللى مابيشتغلوش لازم سدها، وسدها مايجيش إلا عن طريق التوسع فى الاستثمار وإيجاد عدالة فى الاستهلاك.

بعبارة أخرى إن الاستثمار فى حقيقته هو إعادة توزيع الاستهلاك، يعنى فى أى فترة زمنية معينة هناك مجموعة من سلع الاستهلاك المتاحة – كذا طن قمح كذا طن درة كذا متر لبس – إذا وزعت على عدد قليل العاملين الحاليين هم استهلكوها، وإذا وزعناها على عدد أكبر عن طريق تشغيل ناس جداد يبقى ده هو الاستثمار بمعناه الاستهلاكى. يعنى الاستثمار لو نظرنا له على إنه بناء طاقات إنتاجية ده وجهة نظر، ولو نظرنا له من ناحية الاستهلاك تبقى المشاركة فى السلع الاستهلاكية المتاحة؛ فكون السلع الاستهلاكية أسعارها بتنزل ومخزوناتها بتزيد ده معناه إن هناك طاقة إدخارية.. ده من وجهة النظر

الاقتصادية الفنية هناك طاقة إدخارية متاحة غير مستخدمة، إنما بتستهلك لصالح العاملين الحاليين.

وفى تقديرى إن العلاقات بين اتجاه مستوى الأسعار والمخزونات والمدخرات والاستثمار فى الربع الأول من ٦٨/٦٩، هو استمرار لعلاقات الانكماش الاقتصادى اللى ثابت فى السنتين اللى فاتوا. يعنى معنى الانكماش فى هذا الكلام إنه عدم استخدام المدخرات القائمة بالكامل، والتوسع هو تحقيق مدخرات جديدة واستخدامها، وحالة التوازن إن احنا نستخدم المدخرات المتاحة. فكون الأسعار بتنزل وكون المخزونات بتتراكم؛ يبقى ده معناه إنه فيه انكماش فى حالة استمرار الأسعار فى الانخفاض ووجود مخزونات فى الربع الأول من ٦٨/٦٩ هو استمرار الحالة المماثلة اللى سادت فى الفترة السابقة.

عبد الناصر: ميزان المدفوعات.

جاب الله: ميزان المدفوعات ده حققنا فيه المستهدف بزيادة شوية فيما يتصل بمقدار العجز، يعنى ميزان المدفوعات هو حالته طبعا مش سيئة قبل كدا، إنما ميزان المدفوعات لازم ينظر له برضه فى ضوء هدف النمو المستهدف من التنمية والإنتاج والعمالة. يعنى ده بنختار فى معادلة صعبة أخرى، فبالنسبة للربع الأول من ٦٨/٦٩ صافى العجز كان ١٩ مليون جنيه، واخدين فى ذلك اعتبار الدعم العربى.. ده كان فى الفترة من يوليو الى سبتمبر، العجز المستهدف فى خلال السنة كلها ٥٢ مليون يبقى حققنا من هذا العجز فى الربع الأول ٣٧٪.

إنما طبعا فيه موسمية كبيرة فى التجارة الخارجية، يعنى القطن بيتصدر فى مواسم وبعدين المحاصيل الأخرى الشتوية، ويلاحظ أيضا فيما يختص بالتجارة الخارجية إنه يمكن تقديراتنا فى تصدير البترول الخام فى الربع الأول كانت متفائلة. فى الربع الأول نزل عن ماكنا متوقعين، البترول الخام كان المستهدف فى الخطة ٥,٥ مليون المحقق فى التلات أشهر ٣٥٠ ألف بنسبة ٦,٣٪. فى الفترة المماثلة من العام الماضى اللى صدر كان ٣٥٪ من المستهلك؛ ففيه نقص فى صادرات البترول الخام عن الفترة المماثلة فى العام الماضى، يصح إنه فى باقى السنة يتعوض أو فى الفترة التانية يزيد، إنما ده ما حدث فى الفترة الأولى.. وده يمثل إنه التقدير كان متفائل بالنسبة لهذه الفترة.

هناك بعض سلع زاد فيها المقدر وبعض السلع قل، إنما يمكن غزل القطن ومنسوجات القطن تحتاج الى دفعة أكتر شوية فى التصدير؛ لأن نسبة ما صدر فى الربع الأول ٢٢٪ و٢٠٪ على التوالى وده أقل واحد الـ ٢٪ من الفترة المماثلة فى العام الماضى،

ودى طبعا سلع مش موسمية والعمل فيها يصح يكون مستمر على مدار السنة بنسبة ٢٥ أو ما يقرب من ذلك.

ده فيما يختص بالإطار بتاع المتابعة، وطبعا الأمر فيه يحتاج إن احنا يمكن كتخطيط قبل غيرنا الخطة تكتنفها مشاكل كثيرة تنظيمية وفنية وتكنيكية، وطبعا تحسينها لازم ييجى بالعمل المشترك مع كل الهيئات والوزارات، ومع تحسين التكنيك والأسلوب العلمى نفسه ياريت – لو سمحتوا – أبقى أتقدم بمذكرة بشأن تحسين أسلوب وضع الخطة، وأنا فعلا فى اللجنة اللى بتنظر مقررات الوزارات بشأن بيان ٣٠ مارس تقدمت بمذكرة مختصرة فى هذا الشأن.

عبد الناصر: هو الحقيقة إحنا فى وضع بعد التلات سنين اللى فاتت لا يمكن إلا إن احنا نحقق مستوى التنمية اللى احنا حددناه، ومانجيش آخر السنة ونقول: إن احنا مقدرناش نوصل الى هذا!

إحنا فى الخطة الأولى كان كل سنة بنوصل الى ٦,٥ زيادة فى الدخل القومى أو زيادة فى الإنتاج، الخطة التانية الوضع سئ جدا.. بالنسبة للسنة الأولى نزلنا ٣٪ السنة التانية نزلنا ١٪ السنة التالتة مابعرف يمكن ماعملناش حاجة خالص! فإحنا جينا وحققنا هدف ٥٪، هو طبعا كان فيه تفكير إن لازم ننكمش، وإن الطريقة الاقتصادية اللى احنا ماشيين بيها هتسبب خراب للبلد.. الى آخر هذا الكلام. واللى كان بينادى بهذا يمكن صندوق النقد الدولى، يعنى استطاع إنه يقنع دلوقتى بعد ما وصل معدل التنمية الى الصفر!

الحقيقة إذا استمرينا كدا يبقى مفيش مبرر لوجودنا مطلقا! يبقى كأننا يعنى إذا كنا هنستسلم لليهود يبقى مفيش مبرر لوجودنا! إذا كنا مش هنعمل تنمية يبقى مفيش مبرر لوجودنا! يعنى كدا الموضوع مش عايز كلمتين الكلمة فيه لازم تكون واضحة. إذاً لازم السنة دى نحقق الـ ٥٪ اللى احنا اتكلمنا عليها، وأى عناصر معوقة الحقيقة لازم نزيلها من الطريق. ده موضوع أساسى، وده الحقيقة اللى خلانى طلبت التقرير ده بتاع التلات أشهر؛ لأن إذا كنا السنة دى هنطلع التنمية صفر٪ زى ماحصل قبل كدا يبقى إحنا مبنخدمش البلد إحنا بنشتغل ضد البلد! فى نفس الوقت السياسة بتاعتنا مهياش سياسة انكماشية، لازم سياسة تنمية ولازم نحقق كل شئ.

وبعدين أنا برضه بحمّل اللجنة الاقتصادية المسئولية الأولى فى هذا الموضوع، زى ماقلت فى الجلسة اللى فاتت: إن الناس اللى تقدر تعطل العملية هى اللجنة الاقتصادية ووزير الخزانة ووزير الاقتصاد يقدروا يوافقوا. وفى نفس الوقت يمكن هم مش مقتنعين بيعطلوا، وحصل أصلا معلش أنا بقول عن خبرة وعن تجربة وأنا يعنى شوفت

يعنى أشكال مختلفة، حصل هذا الكلام فى الماضى. فاللجنة الاقتصادية مسئولة مسئولية أساسية فى هذا الموضوع، زى ده الكلام اللى قلته فى الجلسة قبل كدا وحد متأخر فى إنه يقدم ورق تقولوا لى حد متأخر فى حاجة، بتقولوا لى بنحل وبنجيب الوزير المسئول ونقعد وأنا معنديش شغلانة تانية بحل الموضوع. وإنتو لما اللجنة الاقتصادية كان عندها مواضيع طلبتوا تقعدوا معايا قعدت معاكم يوم واتنين وتلاتة، وأنا كنت فى أشد حالات العيا فى هذه الأيام وقعدت معاكم ساعات ويمكن ماكنتوش تحسوا يعنى التعب اللى عندى! السنة دى لازم نحقق ٥٪ زيادة فى الدخل القومى و٥٪ زيادة فى الإنتاج وإلا نبقى الحقيقة بنشتغل ضد مصلحة البلد!

اللى حصل فى التلات سنين اللى فاتت، حصل وحصل عنه إنه مشى زكريا محى الدين لأن هو كان مقتنع بهذه الفكرة وحصل إن وزارة زكريا محى الدين مشيت، وبعدين حصل بعد كدا إن مشى وزير التخطيط ومشى وزير الخزانة. حصل الحقيقة مشيوا لأسباب معينة؛ مقتنعين بالانكماش مش مقتنعين بالتنمية، وأنا قلت اللى مش مقتنع بهذا الخط مفيش داعى أبدا إنه يقعد، ولازم كلنا نكون مقتنعين بخط واحد ده الموضوع الأول وإذاً لازم نحقق التنمية وإلا يبقى مبنخدمش البلد.. بنشتغل ضد البلد، إذا كان فيه أسباب تمنع هذا بنتكلم فيها بصراحة ولا نعوق من تحت لتحت أو بوسيلة أو بأخرى!

الموضوع التانى: اللى هو أثاره السيد وزير التخطيط النهارده اللى هو خاص بالبيانات، لازم البيانات كلها تروح لوزير التخطيط، والحقيقة إتقال عن هذا الموضوع فى الماضى مرة واتنين، ولكن كان وزير التخطيط قبل كدا بيجيب لى كل البيانات.

جاب الله: كانت بتكون مكتبية يافندم.

عبد الناصر: معلش.

جاب الله: أنا قلت لهم فى الوزارة: مفيش بيان يتحط على المكتب تأليف أو أى حاجة.

عبد الناصر: وأنا تفتكروا إن أنا قلت لكم هنا: إن أنا عقدت جلسات للجنة التنفيذية العليا موسعة وفيها الوزراء للبحث عن الحقيقة علشان نعرف إيه اللى حصل، والنهارده برضه السيد وزير التخطيط بيقول: إن الاستهلاك مش معروف! لأول مرة أنا أسمع هذا الكلام، أنا فاهم إن كانت فيه لجان معمولة من أيام مصطفى خليل علشان بحث الاستهلاك، وبيقولوا لنا إن

الاستهلاك العائلى كذا والاستهلاك الحكومى كذا والاستهلاك الجماعى كذا، وعلشان كدا الاستهلاك زايد عن الإنتاج والكلام ده هو اللى كان بييجى لنا.

جاب الله: هى الاستهلاك بيقدر بهذا الشكل كمتبقى يعنى تقول الناتج القومى، وبعدين الصادرات مثلا وبعدين ندخل فى عمليات كلها مكتبية طرح وجمع لحد ما نوصل لرقم آهو ده اللى موجود عندنا! إنما إن فيه خطة استهلاكية أو بتتقدم خطة.. أدى خطة الاستهلاك أو متابعة الاستهلاك؟ مفيش!

عبد الناصر: وكان بيتقالى إن احنا هنقلل الاستهلاك ونزود الإنتاج، مش كده ولاّ إيه؟!

سليمان: حساب الناتج القومى أو حساب الاستهلاك لا يمكن يتعمل على ٣ أشهر.

عبد الناصر: لا.. لا.. هو بيقول: معندوش حاجة خالص هو بيتكلم إن معندوش بيانات.

جاب الله: لا على الـ ٣ أشهر وعلى السنة بالنسبة للاستهلاك، يعنى البيانات اللى بتيجى من وزارة التموين عن الـ ٣ أشهر وعن الستة وعن سنة دى بيانات بتيجى عن الموزع بواسطة وزارة التموين الموزع نفسه. إذا كانت الوزارة محتكرة السلعة نفسها بيبقى الموزع هو المستهلك، إذا كان السلعة – وده الغالب بقى فى الاستهلاك – مبتوزعهاش وزارة التموين يبقى فى هذه الحالة التقدير كله..

عبد الناصر: أمال على أى أساس كنتوا بتحسبوا الاستهلاك فى الخطط اللى فاتت الاستهلاك بالنسبة للأفراد والاستهلاك الجماعى؟!

جاب الله: الاستهلاك الجماعى محدد بميزانية ده خدمات، والاستهلاك بالنسبة للأفراد الاستهلاك العائلى ده مقدر.. يعنى بنقول الناتج القومى نفضل فى عمليات نطرح منه الصادرات ونطرح منه الاستثمار ونطرح منه كذا، إنما مابنقدروش حصرا.

عبد الناصر: طيب برضه بدى أسأل إنت النهارده بتقول فيه مدخرات مابتستثمرش!

جاب الله: بكل تأكيد.

عبد الناصر: فى الوقت اللى بيقال إن فيه استثمار أكتر من المدخرات!

جاب الله: مايمكنش.

عبد الناصر: كل دى الحقيقة مواضيع عايزة المناقشة.

مرزبان: لو سمحت لى يافندم، الحقيقة فى الواقع ممكن حساب الاستهلاك بأكثر دقة من الوضع الحسابى القائم على أساس عمليات طرح واستنتاجية، وفيه قوانين مابتنفذش يعنى عملية التجارة الداخلية وضبط الاستهلاك وضبط التوزيع الداخلى مش موجودة! لكن جايز رغم إن فيه قانون التخزين وممكن أوى نحصر كمية الواردات فى شركات التجارة الخارجية؛ كل كميات الإنتاج اللى بتنتج والأرصدة والمخزون والموزع والدائن حصرا أكيدا. والقانون بيسمح بهذا لكن مابتتنفذش من عدة سنوات، هل لأن فيه جهات مابتستجيبش؟! لكن مش معناها إن أبطلها لأن بتفق تماما مع السيد وزير التخطيط فى أهمية هذا، ولاّ إحنا بنشتغل فى فراغ ومش عارفين حقيقة البلد ماشية إزاى؟!

ويمكن أنا اللى لفتت النظر الى هذا فى التقرير اللى ببعته للتخطيط، وكان مكتوب تطور الاستهلاك والمستورد من القمح شهريا – وهى متصلحة بالحبر – الموزع من الاستهلاك شهريا بمعرفة الوزارة. علشان أوضح للتخطيط هذه النقطة إن ده مش استهلاكه ولا تطوره؛ لأن لما بقول: نقص القمح ١٥٪ فى خلال ٣ شهور، هو الاستهلاك مانقصش اللى حصل لما اتفقنا مع السيد وزير الزراعة ترك الحيازة بتاعة فدان فأقل توفر القمح فى الريف وفى المدن وفى المحافظات، فسحبهم منا إحنا.. من المطاحن قل فى خلال ٣ أشهر ده مش معناه إنه ماستهلكش.. استهلك.

ولذلك بعد التلات أشهر رجع المعدل بدأ يظهر السحب تانى، فأنا السحب من أو التوزيع من الوزارة ده جزء من الاستهلاك لا يتعدى يمكن التلت أو الكمية كلها.

ولذلك أنا بقول: الموزع من الوزارة البن مازادش لأنا أنا بانقل لمراكز التوزيع.. مراكز التوزيع دى فى المحافظات يصح أوى نخزن فى المحافظات لأن احنا عملنا سياسة إن التموين يكون موجود بكل محافظة فى الشهر السابق. علشان الحالة النفسية للناس إن التموين بتاعهم يكون موجود، مايجوش فى أول الشهر يبقى ناقص ويستنى لغاية نص الشهر وجه ومجاش ونلاقى مجاش، دى عملية تنظيمية بس، لكن مش معنى ذلك إنه يمثل أبدا إن ده زيادة أو نقص، لكن حقيقة إن التخطيط السليم والتنظيم السليم اللى احنا عايزينه اللى قاله السيد وزير التخطيط، لابد إن احنا نعمل على تنظيم الاستهلاك.

ولذلك أنا بقى إذا كنت متفق معاه فى النص الأول مش متفق معاه فى النتائج اللى هو انتهى اليها فى الآخر؛ لأن إذا كان معنديش تخطيط للاستهلاك فعلا هقدم نتائج على أساس إيه؟! ماقدرش أقدم نتائج إلا إذا كان مجرد استنتاج مهواش أساسى خالص. العملية مثلا تخفيض الأسعار، إحنا فى اللجنة الاقتصادية ماخفضناش أسعار.. الحكومة لم تخفض أى سعر بل بالعكس زودنا الأسعار، إحنا دخلنا فى الرز الطن رفعناه الى ٣٠ السنة اللى فاتت كان بـ ٢٤ و٢٨.

جاب الله: إحنا بنتكلم على أسعار مش على الإنتاج.

مرزبان: مخفضناهاش إحنا مخفضناش! الحكومة لم تخفض أى سعر الرز ماخفضناهوش.. ٣٠ جنيه ماتخفضش!

جاب الله: الرز نزل والفول نزل والدرة نزل وكل الحاصلات دى نزلت.

مرزبان: ده نزل علشان فيه وفر فى المحصول فى السوق، لما جينا إحنا فى عملية الدرة برضه كان لازم ينزل بـ ٤,٥ جنيه إحنا تلافينا إن احنا ننزل بـ ٤,٥ جنيه وسعره فى السوق الحقيقى. أنا بقول: ده وفر فى المحصول دى عملية مختلفة مسألة عرض وطلب وفر فى المحصول. إنما الحقيقة إن نزول الأسعار يعزى الى القوة الشرائية، ودخل الناس النهارده أقل من إنهم يواجهوا الأسعار الحالية؛ ولذلك الأسعار لازم تنزل غصب عنهم لأن الناس معندهاش القدرة، وبدليل السحب من صناديق توفير البريد يعنى السحب من المدخرات للانفاق على الاستهلاك؛ دى فى حد ذاتها ظاهرة تدل على عدم القدرة على مقاومة الأسعار الجارية فى السوق النهارده، وتبقى مع وفرة المحاصيل هتؤدى بالتالى إن لابد إنها تتوازن عن طريق خفض فى السعر.

إحنا لو مسكنا فى هذه العملية ونفذنا قانون التخزين ونفذنا عملية التوزيع اللى احنا مش قادرين نحكمها، معندناش مانع إن كل شركة توزع نبقى عارفين إيه اللى بتوزعه إيه الكميات اللى بتيجى وإيه الكميات اللى بتتباع وبتروح فين، ونحصر العمليات ونحصر البيانات دون ضرورة إن جهة ما تحتكر التوزيع لكن لابد يكون فيه بيان عن كل حاجة جاية وكل حاجة بتتوزع وإلا بتكون العملية سايبة. النهارده صحيح مش عارفين طالع أد إيه وبتروح فين وبتتباع إزاى.. الى آخره، ولابد إنها تنظم، يعنى ده مجرد البيان بتاعنا ده

مهواش بيعبر عن الاستهلاك ده عملية البيع بواسطة الوزارة الى أجهزة أخرى مش ضرورى حتى الى المستهلك فى النهاية.

جاب الله: يعنى بالنسبة للاستهلاك، الأمر يحتاج الى وضع خطة مباشرة لسيطرة الدولة على الاستهلاك بوصفه أحد المتغيرات المهمة اللى بتؤثر فى الاستثمار وفى التنمية، ولابد من إنه يكون هناك جهاز فى الحكومة.. يصح وزارة التموين هى أقرب وزارة إنها تضع خطة الاستهلاك، وتتقدم بيها لوزارة التخطيط وتتابعها ويتابعها معاها التخطيط؛ بحيث إن احنا يبقى فيه تحكم فعلى فى الاستهلاك وتحكم فعلى فى المدخرات.

عبد الناصر: متهيألى الكلام ده اتعمل.

الشافعى: اتعمل سنة ٦٦.

جاب الله: بالنسبة للأسعار النزول اللى حصل.

عبد الناصر: نسمع بس على اللى حصل قبل كده؛ لأن أنا متصور إن هذا الكلام اتعمل وكان فيه لجان واتبحث هنا فى مجلس الوزراء ومشينا فيه زى الوضع النهارده.

سليمان: يعنى هو المعتاد زى مابيقول الدكتور سيد إن الاستهلاك بيتحسب، بمعنى إن وزارة الزراعة بتقول إن القمح اللى طلع ١,٥ مليون طن وبنستورد ٢ مليون يبقى ٣,٥ مليون طن.. ده الاستهلاك اللى استهلكته البلد. الخطة دى المفروض إنها تعملها وزارة التموين كل سنة، ومش معنى كدا إن احنا نيجى نتحكم فى الاستهلاك فى الداخل وخصوصا للناس المنتج اللى بيستخدم المحصول بتاعه، يعنى ماقدرش أروح لكل فلاح وأقول له: إنت طلعت كام وخدت كام؟! يعنى مايصحش نعمل أى قيود على التجارة الداخلية فيما عدا هذا الإطار وإلا هنلغى..

عبد الناصر: وزارة الزراعة بتطلع عموما فى كل مركز بيقولوا: الإنتاج مستواه كذا ومعدله كذا بالنسبة لكل محصول من المحاصيل.

سليمان: هو كده طريقة الحساب، الحد من الاستهلاك بييجى أساسا من الأموال اللى بتنفق؛ يعنى طالما إننا عرفنا إنه هننفق أموال قد كدا دى بتبين اتجاه الاستهلاك على طول لأن يعنى القوة الإدخارية بتاعة الناس ضعيفة ومعروفة، فإذاً زيادة فى الاستهلاك بيبقى نتيجة للزيادة فى الإنفاق.

عبد الناصر: هو النهارده الكلام مختلف، إنت بتقول القوة الإدخارية ضعيفة والدكتور جاب الله بيقول إن احنا المدخرات لم تستخدم فى الاستثمار!

سليمان: برضه أحب أوضح النقطة دى، لأنى بقول على الناس أغلبية الشعب اللى بياخدوا أجور نسبة الإدخار فيهم ضعيفة.

حجازى: السحب جامد.

جاب الله: الدولة هى اللى بتتدخر، دلوقتى يافندم الدولة هى المدخر الأول يعنى القطاع العام هو اللى فيه بتتولد..

سليمان: إحنا استنفذنا كل هذا يادكتور عند نظر الميزانية، يعنى إحنا عند نظر الميزانية استهدفنا إننا كل ما يمكن تدبيره للاستثمار وجهناه للاستثمار، وبعدين وزارة الخزانة جت كشفت العملية كلها.. طلعت كل الاحتياطى اللى كان بيستخدم فى أثناء السنة. ودلوقتى لما نسمع مثلا إن فى التلات أشهر اللى فاتو دول، تقرير البنك المركزى عامل مسحوبات مقارن بالمسحوبات بتاع السنة اللى فاتت نجده زايد ١٧٥ مليون جنيه. أنا بارجو السيد وزير الخزانة الـ ١٧٥ مليون دول يحللها لنا.

حجازى: فيه ١٠٠ مليون الجيش واخدهم.

سليمان: معلش.. يعنى إحنا التلات أشهر اللى فاتو دول صرفنا أكتر من التلات أشهر بتوع السنة اللى فاتت ١٧٥ مليون جنيه؛ ده رقم فى حد ذاته بيدى مدلول كبير جدا، هل انكمشنا فى الإنفاق والا توسعنا فى الانفاق؟ سواء راح للقوات المسلحة أو لغيرها آهى فلوس صرفت فى داخل البلد.

عبد الناصر: فيه ٦٢,٥ مليون جنيه مخصومة على اعتمادات ميزانية ٦٨/٦٧.

حجازى: ٩٧,٦ إجمالى المسحوب للقوات المسلحة.

عبد الناصر: ٩٧,٦ آه، ٣٥ مليون جنيه عن السنة دى و٦٢,٥ مليون جنيه على اعتماد ميزانية ٦٨/٦٧، لكن المفروض إن الاستهلاك حسب ٦٨/٦٧ بيدفع فلوسه دلوقتى، والمفروض إن ده يبقى داخل فى الميزانية اللى فاتت ولاّ مش داخل؟

حجازى: لا.. داخل.

عبد الناصر: طيب.

حجازى: يعنى كل الاعتمادات الخاصة بالاعتماد الإضافى للقوات المسلحة ٦٢,٥ عن السنة اللى فاتت، حتى الاحتياطى اللى فاضل حاجزه له فى البنك ٦ مليون تحت أمره.

عبد الناصر: يبقى إذاً مقدرش أحسب الـ ٦٢,٥.

حجازى: يعنى هو السحب الفعلى للبنك بياخد على السحب من الرصيد على طول، فالسحب كان اعتبارا من ٧/١ الى النهارده إذاً ٩٧,٦ السحب الفعلى من ٧/١ الى ٩/٣٠.

عبد الناصر: آه.. لو كانت طلعت يوم ٦/٣٠ مكناش اتكلمنا فيها.

حجازى: آه طبعا مليون جنيه، ماهو ده داخل من شهرين بس ماهو ده اللى صدر فى ٧/٢ فمكانش كله دخل. إحنا لينا ترخيص بترحيل الاعتمادات علشان كان فيه ارتباطات، حتى قلنا: الجزء اللى ماتمش ارتباطه ولو إنه هيتم بعد ٦/٣٠ صرحنا به علشان برضه مانتعبش السنة الجديدة؛ بحيث نضمن إن كل الاعتمادات الموجودة فى الميزانية هذا العام متاحة. وترتب على هذا إن السحب فى خلال الفترة من ٧/١ لغاية النهارده ٣٥ على الميزانية ٦٩/٦٨، وفاضل الكشف الحسابى معايا بتاع ٩/٣٠ دول ٦ مليون فاضلة عن العام الماضى كله تم سحبه.

بالنسبة طبعا لمصروفات الحكومة، الصرف منتظم فيه حوالى ١١٢ مليون مصروفين فى تلات أشهر، ١٠٢ مليون اللى مسحوب لغاية ٩/٣٠ مسحوبات جارية، أنا رخصت الحقيقة بالنسبة للاستثمار والإيرادات ١٤٩ مليون فى خلال التلات أشهر. أحب بس أوضح بالنسبة للاستثمارات طبعا الحقيقة هو اللى عندى هو الموقف بالنسبة للبنك؛ فاللى مسحوب فعلا للاستثمارات طبقا للبنك المركزى حتى٦٨/٩/٣٠ ١٤,٣ مليون بس، وبعدين فيه استثمارات عام ٦٨/٦٧ مكانتش برضه اتسحبت فمصروف ١٠,٣ مليون، فما تم سحبه من اعتمادات لحساب الاستثمارات هو عبارة عن ٢٤,٦ مليون.. ده الانفاق الفعلى فى خلال الفترة من ٧/١ الى ٦/٣٠، الخزانة مرخصة لغاية دلوقتى – لغاية ١٠/٢٠ – مرخص له ٤٥ مليون ترخيص للجهات.

وبعد الجلسة اللى كانت فيها مناقشة خاصة للصناعة الأخ عزيز بعتلنا برنامج عن سنة كاملة وأنا أرجو إن يجيلنا بقية الترخيصات. وأنا فاكر الدكتور عزيز بنديله ترخيص عن العام كله شهر شهر وهى دراسة هندرسها حاليا، فى خلال أسبوع أو اتنين هيكون عنده ترخيص عن العام كله؛ بحيث إن كل واحد من السادة الوزراء ميرجعش الخزانة اطلاقا فيما يتعلق بتراخيص فرعية فى خلال العام.

أنا طلبت من القطاعات – للأسف برضه – بقول: مجاليش إلا تقريبا الصناعة، بقية القطاعات طالبين تراخيص يعنى زى ما يطلب بياخد، أنا مفيش شكوى عندى فيما يتعلق بالترخيص بالسحب، طبعا الصناعة بتكون الشق الأكبر.

النقطة التانية يافندم: برضه معنديش عنها معلومات – زى ماكتبت لسيادتك فى التقرير – التمويل الذاتى القطاعات فيها ٣٧ مليون، زى ماقال الأخ صدقى إن احنا استخدمنا كل التمويل الموجود فى القطاعات المختلفة، هذا التمويل الذاتى إحنا ماعلينا أى متابعة له ولكن المفروض القطاعات هى اللى توافينا بهذا.

أيضا برضه حاجة مش فى الخزانة ومانقدرش نتابعها إلا إذا جالنا بيانات عنها، اللى هى قروض خارجية ٥٨ مليون، لو إن احنا بناخد المركز من الجهاز المصرفى بنقدر ندى صورة حقيقية لعملية المتابعة الخاصة بالميزانية، حاليا مش موجودة فى تنظيم الوزارة.

الجهاز اللى بيشتغل فى القطاع العام إذا أمكن ربطه بالجهاز المصرفى عن طريق جداول وبيانات تجيلنا، ودى يعنى يمكن أحسن حتة تدى بيانات سليمة ودقيقة جدا، وفيه نظام طبق من سنة أو سنتين فى الجهاز المصرفى كان الهدف منه هو متابعة تنفيذ الخطة.

عبد الناصر: الحاجات اللى إنت حاططها فى المذكرة أنا موافق عليها وبتقدر تقولها – معاك صورة من المذكرة – بحيث إن احنا الحقيقة ننظم نفسنا برضه، والحاجات اللى طالبها الدكتور جاب الله برضه بنحددها بحيث تبقى الأمور محددة علشان منجيش فى المستقبل نقول إن احنا عايمين ومش لاقيين معلومات ومحدش بيدينا.

حجازى: هو إذا سمحت، أقدر الخص الطلبات دى فى بعض نقط بسيطة جدا: السنة دى بعد تطوير الميزانية فى شكلها الأخير البسيط، البنك المركزى بنقدر نتابع الانفاق الجارى على الحكومة فى صورة اجمالية؛ لأن السحب بالنسبة لكل وزارة بنقدر نعرفه وبالتالى عندنا يعنى نقدر نقول النهارده كل وزارة مقدار السحب الخاص بيها فى خلال التلات أشهر؛ وده بيجيلنا بيانه شهرى وبنلخص ونقدر نطلع بيان.

بالنسبة للسحب الجارى للهيئات والمؤسسات، مابيجيلناش غير أرصدة وبالتالى البيانات التفصيلية مش موجودة. أنا فهمت إنه فى الماضى طُلب من البنك المركزى إنه يلتحم فى حساباته وتبويبه مع الميزانية ولكن للاسف ده لم يتحقق! وبالتالى إحنا بنشتغل دلوقتى فيه دراسة عندنا فى الخزانة علشان عايزين البنك المركزى يسير معانا فى نفس الخط؛ لأن البنك المركزى عبارة عن جهاز المفروض إن هو الوعاء اللى احنا بنتعامل معاه باستمرار.

وبالتالى البيانات اللى بتجيلنا من البنك المركزى لو طورت على أساس ما تسير جنبا بجنب مع بيانات الميزانية، بنقدر على طول البنوك طبعا يوميا فيها بيانات يومية؛ فبالنسبة للحسابات الجارية لو طورنا هذه العملية من حيث تبويب الحسابات، هنقدر ندى بيانات فى أى وقت، وأنا بقول: يمكن فى ٥ فى الشهر فى ١٠ فى الشهر بالكتير بتكون عندنا هذه البيانات.

بالنسبة لقطاع الهيئات العامة والمؤسسات العامة، المتابعة فى البنك المركزى بتتم عن طريق الرصيد يعنى بياخد مصروفات وإيرادات ويدينا أرصدة، أيضا إذا كنا عايزين متابعة حقيقية يبقى البنك لابد أن يطور جهازه بحيث يدينا هذه البيانات.

أنا بقترح الحقيقة اقتراح يمكن شوية متحرك برضه علشان يدينا الاستثمارات، والجارى النهارده الجهاز المصرفى متخصص تقريبا يعنى كل بنك له قطاع من القطاعات تشتغل فى البنك؛ بنك القاهرة مثلا قطاع المقاولات بنك مصر للغزل، إن احنا ننقل حسابات المؤسسات من البنك المركزى مع مجموعة الشركات بتاعته، بحيث يبقى البنك فى حد ذاته عبارة عن هو المصرف الخاص بالمؤسسة ومجموعة الشركات الخاصة. ده معناه إن احنا بنركز العملية القطاعية فى بنوك، وحسب المشروع اللى موجود فى البنوك

حاليا وطبق فى بعضها عنده حوالى ١٠ أو ١١ حساب؛ معمول نظام ونفذ وكان فيه شوية معارضات عليه لأن عنوانه "الرقابة المصرفية". لو العشر حسابات دول البنك بيحلل المبالغ المسحوبة والمودعة على هذه الحسابات، بنقدر بمنتهى البساطة نطلع تقرير متابعة خاص بالتخطيط والميزانية فى منتهى السهولة؛ لأن بصراحة يافندم العملية فى متابعتها فى الوحدات الاقتصادية والمؤسسات يعنى عملية ضخمة، إنه ياخد من الشركة والشركة تدى المؤسسة والمؤسسة تدى الوزارة، وبعدين ده كله ييجى يصب فى جهاز الخزانة.

إنما بالنسبة للجهاز المصرفى، وأنا بعتقد عنده الامكانيات لأن النشاط بالنسبة للجهاز المصرفى قل فى السنين الأخيرة؛ وبالتالى فيه أجهزة موجودة عن طريق مجموعة الحسابات الموجودة، وفيه تقارير مدروسة ومكتوبة ومناقشة فى البنك المركزى من سنتين وطبقت فعلا فى بعض البنوك بالنسبة لبعض القطاعات اللى تجاوبت للعملية، ممكن للجهاز المصرفى وهو الأداة الحقيقية اللى يجب تدى هذه البيانات، إن احنا عن طريق هذه البيانات الفعلية عن حركة السحب والإيداع بالنسبة لكل الوحدات الاقتصادية اللى فى البلد – أنا بقول يعنى متأكد من إن هذا يمكن عمله – إنه فى خلال أيام قليلة فى خلال شهر بنقدر ندى صورة حقيقية للاستثمار والعملية الجارية.

ومن هنا الحقيقة قلت فى الشرح بتاع المذكرة: إن كتخطيط لوحدة الخزانة لوحدها، مهما عملنا من أساليب لعمليات المتابعة فيها جانب التقدير وجانب التقدير ضخم.

أنا الجهاز اللى عندى طلع تقرير متابعة على الاستثمارات، وبعدين لما دخلت فى أعماق التقرير وجدت الحقيقة جانب تقديرى فيه كبير؛ لأن البيانات الفعلية مش متاحة، أيضا حسابات الوحدات الاقتصادية والمؤسسات مهياش لدرجة الدقة والانتظام اللى تقدر تدينا البيانات على حقيقتها. يبقى المصدر الوحيد لعملية إعادة تنظيم بسيط فى حساباته ممكن يدينا أنا بقول: ٩٠٪ من كل البيانات اللازمة لمتابعة الاستثمارات ومتابعة الإنفاق الجارى بهذه العملية البسيطة فى عملية التنظيم.

هى الوحدات بتخاف من متابعة الجهاز المصرفى، هذه المرحلة لا تحتاج الى خوف لأن احنا بنقول: إنه الجهاز المصرفى مش هيوقف الانفاق مش هيتدخل فى الإنفاق، إنما ده عبارة عن جهاز بيتلقى معلومات وحركة الفلوس. زى ما سيادتك عارف البنك يوميا لازم يقفل حساباته ولازم يطلع مراكزه المالية يوم بيوم، مايقدروش يروحوا إلا لو كانت البيانات كلها متاحة؛ إذاً دى المنطقة الوحيدة اللى نقدر ناخد منها البيانات السليمة.

ولذلك أنا فى الحكومة، لو سيادتك سألتنى دلوقتى أى وزارة صرفت كام لو أنا استنيت حسابات الحكومة اللى منتشرة فى الوزارات، قطعا الدفاتر الحسابية والبيانات يعنى عمرها ما هتكمل بدليل الحساب الختامى بيطلع بعد السنة وسنتين وتلاتة، إنما فورا الجهاز المصرفى عن طريق الحسابات اللى بيبعتها. أنا معايا كشوفات وزارة وزارة وساحبة أد إيه، بيانات ١٠٠٪ سليمة لأنها تمثل حركة حقيقية؛ إذاً هذه الحركة اللى كانت بتنطلق بالنسبة للحكومة بتمتد الى أن تشمل الهيئات والمؤسسات والوحدات الاقتصادية، مع التركيز على البيانات الأساسية اللى احنا عاوزينها بنقدر ندى لسيادتك تقرير متابعة حقيقى معبر لا يدخل فيه أى تقدير.

الدليل العملى إن الحكومة كانت أسوأ، أنا أقدر اتابع الحكومة كوزارات إنما ليس هناك بيانات متاحة لمتابعة القطاع العام. القطاع العام النهارده بيشكل عملية كبيرة لأن حجم الأعمال ٢٠٠٠ مليون ومعاه المؤسسات ٥٠٠ مليون أو أكثر يعنى ٢٥٠٠ مليون، الحكومة النهارده فى كل الحركة المالية بتاعتها ٥٩٠ مليون.. يبقى لو ركزنا على الحكومة العملية سهلة.

يبقى علشان نستكمل الصورة، كانت اقتراحاتى هى عملية ربط ما بين الخزانة ومابين الجهاز المصرفى، على أن يكون الجهاز المصرفى فى البنوك، وإحنا مشينا فيه خطوة كبيرة يعنى البنوك النهارده متخصصة. أنا زى مابقول: القطاع العام خايف من البنوك! إحنا بنطمن القطاع العام إن البنوك لن تتدخل فى إيقاف صرف لن تتدخل فى تعويق صرف، إحنا كل اللى احنا عاوزينه بيانات.

وأول دراسة حدثت من سنتين فى بنك مصر عن قطاع الغزل والنسيج تطبيقا لما سمى فى هذا الوقت بنظام الرقابة المصرفية، يعنى الحقيقة كشفت الصورة الخاصة بالقطاع كله وبيانات. إحنا فى هذه المرحلة مانخافش من البيانات بالعكس البيانات بتساعدنا جدا إن احنا نطور أنفسنا ولذلك أنا كتبت مذكرة. الحقيقة مش عاوز آخد العبء على الخزانة، لأن بصراحة يافندم البلد من حيث النظام الخاص بجمع المعلومات واحترام القرارات غير قائم.. بنطلب بيانات تيجى بعد شهر بعد شهرين بعد تلاتة! إنما فى الجهاز المصرفى مش ممكن مايقدرش. وبعدين إحنا مابنتوسعش إحنا بنقول: بنفتح ست سبع حسابات للشركة أو المؤسسة إيرادا وست سبع حسابات للمصروفات. وأنا اشتركت فى ذلك الوقت فى هذا، وطبق النظام والنظام موجود كل الحكاية النظام عاوز تدعيم وربطه بالخزانة وبالتخطيط بشوية جداول؛ لأن يعنى تسمح لى يافندم أتكلم شوية بصراحة..

عبد الناصر: هو اللى حصل إن أنا كنت فى يوغوسلافيا أظن سنة ٦٠، وهم قالوا لى: إن كل اعتمادهم على الجهاز المصرفى، وبعدين أنا قلت للدكتور القيسونى بيبعت بعثة وأظن سافرت بعثة راحوا ودرسوا الموضوع. وهو كان أياميها المسئول كان كاردل، وقال: إن الجمهورية اللى عايزة تعمل مشروع بتعرضه على المصرف تدرس اقتصادياته وبعدين بيمول، وإن هو دلوقتى يقدر يعرف مركز كل حاجة فى البلد بانه بيتصل ببنك الدولة بتاعته، وبعدين راحت لجنة هناك وبحثت هذا الموضوع ورجعوا وقالوا هيطبقوا، لكن طبعا قامت معوقات وقامت حاجات. هل فيه اعتراض عندكم؟

زكى: لا.. لا.. بالعكس إحنا فى مجلس الأمة كان عرض علينا هذا الموضوع، وفعلا إحنا بنقول: لهم إن كل البيانات المطلوبة يعنى ليست هناك سلطة للبنك على من صرف، بل بالعكس إحنا قلنا: هو لما بيصرف بيصرف حساب (أ) و (ب) و(ج) و(د) ومعروف ده يمثل إيه.

عبد الناصر: لكن هل بتعرف هل هو خسران أو كسبان؟ مثلا طبعا من البنك وهو ساعات بيكون خسران ويطلّع..

زكى: طبعا، وهناك أوضاع غير سليمة لكثير من الشركات والمؤسسات نتيجة أبحاث البنك المركزى اللى جت له من البنوك التابعة له.

حجازى: يعنى أنا بدى تركيز على هذه النقطة؛ لأن بهذا الشكل أنا غير قادر أعرف صورة للميزانية إلا فى حدود البيانات اللى بتوصل.

عبد الناصر: طيب بنعمل نظام نطلع بيه قرار، واللى مابيديش بيانات أو ماينفذوش بنآخذه؛ تعملوا فى لجنة الإصلاح الاقتصادى وتقعدوا تعملوا هذا الموضوع.

سليمان: إحنا طلبنا من الدكتور حجازى يعمل لنا مشروع مبسط على أساس حسابات فى أضيق الحدود فى هذه المرحلة بدون ما يحصل أى تعويق؛ لأنه حصل شكوى من سنتين إنه كانت شركة مثلا من الشركات تيجى بتصرف مبلغ بيقول لها: لأ.. ده واحد على ١٢ من المبلغ اللى موجود عندى فى الميزانية التقديرية مايسمحش.

عبد الناصر: لا مش مطلوب ده.

زكى: أنا شفت الشكوى دى، لأنه فى وقتها كان صدر القرار إنه كان فيه نظام لكل شيك نفترض شكلا إنه له لون معين؛ الشيك الأحمر لحساب الأجور الشيك الأبيض لحساب كذا، فلما ييجى للبنك حساب الأجور بتاعه اتغطى يقوم مايقبلش يصرف على الحساب يقوم يتوقف.. ارتبكت الشركات وخافت. إحنا جمعناهم وعملنا مشروع، وممكن نتقدم بهذا المشروع ليعدل النظام اللى ارتضته الشركات، لكن لم يعمل بيه واتعمل نظام ماهوش أكتر من احصائيات وبيانات وليست له سلطة تنفيذية فعلا على الشركات. ممكن نقدم المشروع المعدل وده موجود وقائم.

حجازى: هو بالنسبة لبعض القطاعات اللى مطمئنة لبياناتها مشيت باع كبير فى العملية، بالعكس البنوك استفادوا من البيانات يعنى مفيدة جدا حتى للبنك فى عملية التمويل، أنا بعتقد إنه نظام مكانش الهدف منه لا يعوق الميزانية. إحنا لازم نعترف يافندم بحاجة إن ميزانيات الشركات لغاية النهارده ولغاية فترة جاية لن تكون على مستوى كفاءة سليم؛ الأجهزة مخدتش لسه الباع بتاعها فى إنها تعبر عن أرقام سليمة، طبعا علشان نكون حصيلة من خبرة فى إعداد الميزانية عايزة عدد من السنين يعنى سنة أو اتنين.

إحنا بقالنا مثلا تلات أربع سنين الحكومة فيها باع كبير فى الميزانية لأن كان فيه دراسات، يعنى القطاع العام العهد بتاعه الميزانيات تقديرية والشركات خافت من العملية – زى مابيقول الأخ حسن – إن البنوك تقف، ولكن هى توضيح التعليمات يمكن علشان اسم المشروع كان الرقابة المصرفية اللى اتحط فى ذلك الوقت.

فكلمة الرقابة مكروهة فمجرد إنه اتعمل بهذا الشكل المشروع رفض، وأنا بقول: إن بنك مصر عنده كل بيانات الغزل والمشروع طبق وبنجاح فى بنك مصر. بنك القاهرة مثلا اشتغل مع قطاع المقاولات وكان فيه صعوبات لأن نفس الشركات مكانتش منتظمة. إحنا عاوزين الجهاز المصرفى يقوم بدروه، أنا النهارده ييجى البنك يقول: لأ مش هاديلك، مايقولش هديك فلوس يقول ليه بيرفض يديله فلوس؛ لأن هو عنده أجهزة غير موجودة لا فى الخزانة ولا فى أى حتة عنده هذه الأجهزة، وزمان كانوا بيمسكوا الميزانية ويكتبوا تقرير وبيرفض ليه؟ أنا كل اللى بيجيلى النهارده يقول لى: البنك رافض! لا أنا عاوز البنك ياخد دوره كاملا ويدرس دراسة اقتصادية، وبعدين يقولى والله العيب فى الحتة الفلانية يبقى الخزانة دورها إنها تشوف إيه الإجراء اللى هتاخده لتصحيح الموقف.

لذلك أنا بعتبر لو مشينا عن طريق الوحدات الاقتصادية والمؤسسات وهو الطريق التانى للبيانات، أنا بعتقد إن العملية مش هتجيب نتيجة كما نأمل؛ لأن الحركة بتاعة البيانات ما بين المستويات حركة بطيئة، والأجهزة المالية مش على نفس المستوى اللى بيدينا بيانات بسرعة فبيلجأ للتقدير.

وأنا كان معايا التقرير اللى كان بيعد فى السنين السابقة عن متابعة الميزانية، عاملينه جهاز متابعة عندى فى وزارة الخزانة. أنا لما دخلت أدرسه، لاقيت بياخدوا برضه ١ على ١٢ وهيضيفوا عليه الرقم الفعلى اللى وصلوا له وبيعمل له تقدير، ويطلع تقرير متابعة عبارة عن رأى مجموعة الأفراد اللى بيعدوا هذا التقرير. أنا معايا التقرير ولذلك مارضيتش أقدمه.

البشرى: إذا سمحت لى بس كلمة بسيطة، هو الحديث جرى على أساس إن المشروع كان معمول مشروع سليم وإن الشركات كان هناك تقصير من الشركات. فى الواقع المشروع عمل على عجل، وكان فيه قصور فى الأجهزة المصرفية نفسها مكانتش فاهمة هذا النظام بقدر ماكانت الشركات برضه مكانتش فاهمة هذا النظام. ويكفى إنى أقول: المشروع بدأ التنفيذ بتاعته والكشوف التحليلة بتاعته بعد بدء السنة المالية يمكن بشهر أو بأكثر من شهر!

والحقيقة برضه فى هذه العملية بقول: هو طبعا الشركات مستجيبة، الميزانيات بتاعة الشركات أعتقد إنه حصل تقدم كبير جدا فى ميزانيات الشركات؛ فيما يختص بالميزانيات التقديرية فيما يختص بالتحليل المضبوط فيما يختص بالمستلزمات. كل هذا موجود فى الشركات، يافندم فيه تقدم كبير جدا فى ربط الميزانيات المالية بتاعتها بالنواحى التخطيطية، ويمكن مش السنة دى بس السنة اللى فاتت يمكن بترجع لسنوات ٣ و٤ و٥ سنين.

فأنا بقول: إن المشروع نعمله على مهل ودراسة، بحيث أن ينفذ اعتبارا من أول السنة الجاية بس يدرس المشروع، وفعلا البنوك تصل الى المستوى بتاع إنها تنفذ هذا المشروع، والشركات تصل الى المستوى بتاع إنها تنفذ هذا المشروع، ومفيش حاجة مستحيلة لأن الشركة محتاجة إنها تاخد فلوسها من المصرف، فكيف تحجب بيانات عن المصرف اللى هو فعلا بيديها أموال؟! فالعملية بس نقطة حبيت أقررها للواقع لأن العملية طلبت بيانات كثيرة، والحقيقة إدينا البيانات إنما تشككت فعلا إن يكون هناك جهاز قادر على أن يحلل هذه البيانات فى وقت راحت له البيانات فى شهر أغسطس على ما أذكر، بس دى نقطة حبيت أقولها.

عبد الناصر: إنت أجلتنا سنة! (ضحك)

البشرى: لا يافندم هى عايزة تربط بالسنة المالية إذا كان الدكتور حجازى يصحح لى، لأن لو دخلنا فى الميزانية النهارده هى الميزانية موجودة يعنى الميزانيات موجودة ومحددة، إنما دى فترة تمهيد للأجهزة المصرفية علشان تقدر تاخد وتدرس العملية، يبقى دراستها مع بداية السنة المالية محدودة.

حجازى: هو بس تعليق على الأخ البشرى، هو طبعا بيتكلم انعكاس الإنتاج الحربى وأنا أعتقد الإنتاج الحربى من ٥٤/٥٣ نظام حساباته والميزانية التقديرية فيها حركة ضخمة علميا، عملت فيها فعلا بيانات المصانع والقطاعات الخاصة به؛ زى برضه الغزل.. الغزل من القطاعات اللى تقدمت ومشيت بحيث إن بنك مصر قدر ينفذ نظام بالكامل، إنما أنا مابقولش إن ١٠٠٪ كل الميزانيات فى البلد خسرانة حتى من الناحية العلمية، والمحاسبين بيعملوا إيه؟ إنما فيه بعض القطاعات هى اللى موصلتش لنفس المستوى. أنا مع الأخ البشرى إن البيانات متاحة، والجهاز المصرفى فى ذلك الوقت كان داخل فى عملية جديدة مكانش من ضمن اختصاصه، علشان يشكل الجهاز ويمشى قطعا كان عاوز وقت، البلد مليانة مكن إليكترونى كترت يعنى لدرجة تستوعب البنوك وأكثر من البنوك.

الحاجة التانية: إن الجهاز المصرفى فيه طاقة فعلا وبعدين إحنا بنقول عندنا فائض خريجين وعندنا ناس طب ما أنا أشغلهم فكل الوسائل موجودة. أنا بقول: إن العملية محتاجة الى اتفاق على تبويب، وهذا التبويب يقوم بتنفيذه الجهاز المصرفى تبعا للاحتياجات بتاعت وزارة التخطيط.

الخطوة التالية: إن هذه البيانات بتيجى شهريا، ده أنا مش عاوز الشركات أنا عاوز البنك هو اللى هيدينى، وبعدين مفيش ما يمنع طالما هنتفق على التبويب ننفذها من أى شهر أى شهر بعد شهر أو اتنين بحيث تبقى التجربة على أول السنة الجديدة كل الجهاز المصرفى مشتغل بالعملية. إنما الأخ بشرى يعنى إن فيه شركات حتى اليوم مطلعتش ميزانيات ٦٧/٦٦ ماقفلتهاش لغاية النهارده! مثل هذه الشركات طبعا هتعوق المشروع.

جاب الله: لو سمحت لى يافندم الحقيقة مش نقطة الرقابة هى البداية، هى النقطة الأساسية أنا هراقب إيه وضع الميزانيات التقديرية، وأنا عاصرت هذه العملية فى مؤسسة الغزل وحاولنا نمشى العملية ومشيت – زى مابيقول الدكتور حجازى – وبعدين وجدنا عقبات وشوفتها فى بنك القاهرة مع قطاع المقاولات، وكانوا صورتين مختلفتين وإنما فى الحقيقة البنك نفسه مكانش

مستعد يدخل فى جدل كبير مع الشركات. إنما الميزانيات التقديرية اللى بتتعمل وتقدم مشروعات من الشركات سواء كانت حقيقية أو مبالغ فيها.. الى آخره، بتحصل فيها تعديلات وتفريعات وتفصيلات كثيرة فى الميزانية تجعلها أبعد ما يكون عن حقيقة العمل فى الشركة.. ده الوضع اللى كان سائر عليه.

عدم دقة الميزانية التقديرية ده بيخلى البنك فى حرج والشركة فى حرج، لما تيجى تنفذ المشروع بتبص تلاقى هذه الميزانية التقديرية بالتفصيلات المختلفة ماتتمشاش مع طبيعة العمل بتاعها صح، جت توسعت فى الإنتاج تجد إن الميزانية عائق إنه يقدر يصرف. لما جت تتوسع فى عملية الأجور لسبب أو لآخر، وجدت الميزانية يقدر يقف فى صرف الأجور فبدأت الاستثناءات؛ بدأ يقول: لأ.. الأجور مايصحش نوقفها أصرف الأجور خلاص آدى بند. جت مستلزمات الإنتاج سواء من الاستيراد أو محليا برضه منقدرش نعطل الشركة عنه نتيجة إن الميزانية اتعدت. إنما إعداد الميزانية التقديرية اللى هاراقب الشركات عليها، أنا بقول: هى مش دقيقة – أنا معرفش السنة دى أو السنين الجاية – لكن هى دى نقطة البداية ميزانية تقديرية تبقى هى خطة العمل اللى بتعكس نشاط الشركة السنة الجاية إنتاجا ومصروفا ومستلزمات.. والى آخره وبعدين أحاسبه عليها.

لكن أنا لما أقدر أعمل ميزانية، وبعدين الخزانة تيجى تنقص وتزود وتعمل تقديرات زى ماهى عاوزة وتحط قروض وتحط تمويل ذاتى وتحويلات رأسمالية.. الى آخره، وتيجى بعد كدا البنك ينفذ، هيصطدم مع الشركات ده لأنها مايتمشاش مع طبيعة العملية. فبقول: مهياش قصور من الشركات ومهياش عدم الرغبة فى الرقابة إطلاقا، لكن هو تبويب الميزانية التقديرية والتفصيلات اللى فيها لما نيجى ننفذها بنجدها تختلف عن واقع العمل الفعلى فى الشركة. فإذا كنا عايزين نبدأ نقطة إصلاح نراجع الميزانية التقديرية، وبعدين نحاسب الناس دول.. آدى الميزانية إنت التزمت بإنتاج ومبيعات ومستلزمات وبأجور وبفائض.. الى آخره، إذا كان ده حقيقى وهو مقره وملتزم به بعد صدور الميزانية يبص يلاقى أرقام غير اللى هو بعتها! وبعدين هاحاسبه إزاى؟ هو جت له أرقام لم يشترك فيها. أعتقد إن هى دى النقطة الأساسية فى تطوير الميزانية نفسها.

مراد: طلب سيادتكم إن احنا نقدم تقرير عن ما تم تنفيذه فى خلال تلات أشهر، فى الواقع أسفر عن وجود مثالب أو نقص فى نظام التخطيط ونظام المتابعة. وعلشان نصل الى اللى سيادتك بتستهدفه إن الخطة اللى بنضعها تنفذ فى خلال السنة المقررة، لابد من إعادة النظر فى مسائل كثيرة..

أولها: إن نظام وضع تقرير المتابعة كل ٣ شهور اللى طلبته سيادتك هذه المرة، يجب أن يتقرر رسميا وإن كل ٣ أشهر يقدم تقرير المتابعة.

النقطة الثانية: إن تقرير المتابعة يقدم على أساس خطة سنوية، ثم تقرير المتابعة عن تلات أشهر عديم القيمة لأنه أنا لما أتابع على أساس خطة سنوية ليست مقسمة الى برامج تنفيذية كل ثلاثة أشهر؛ فأنا بتابع حاجة كل ثلاثة أشهر فى التنفيذ على خطة موضوعة على أساس السنة، والصرف لا يمكن أن يكون متساوى فى كل ثلات أشهر مش ربع المبلغ المقرر أو ربع الخطة هينفذ؛ لأن فيه مواعيد موسمية قد يكون الصرف فى التلات أشهر الأول أكثر من التانى وقد يكون العكس.

ولذلك أنا أرى علشان تبقى تقارير المتابعة القادمة مثمرة، لازم يطلب من كل وزارة الآن إنها تضع لها برامج تنفيذية.. تقسم خطتها السنوية الى برامج تلتزم بها بالتنفيذ على مراحل كل أربع أشهر، ثم يقدم تقرير المتابعة على أساس الخطة أو البرنامج التنفيذى كل تلات أشهر علشان يبقى التنفيذ سليم.

النقطة التالتة: إنه للأسف لما بنيجى إحنا فى وزاراتنا – وأنا شوفتها فى وزارتى – إن احنا بنطلب تقرير المتابعة وأحيانا بيفبركوا التقارير علشان تبقى العملية التنفيذية ماشية مع المستهدف وبتبقى الوزارة قايمة بالواجب. ولذلك أنا بفتكر زى ما فيه جهاز للحسابات تابع وزارة الخزانة، لازم أجهزة المتابعة فى الوزارة تتبع وزارة التخطيط هى اللى بتتابع فعلا وتبلغ التخطيط هل إحنا بننفذ صحيح ولاّ لأ؟ لأن اللى بينفذوا عندى هيغطوا على نفسهم فلازم اللى بيكتب ياخد بيانات المتابعة، واللى بيبلغ التخطيط أجهزة مش من الوزارة ولاّ هتبقى العملية كلها تغطية فى تغطية والبيانات اللى بتروح لوزارة التخطيط غير سليمة وغير صحيحة وغير دقيقة، وإحنا بناخد هذه البيانات على إنها أمر سليم صحيح ونبنى تقرير وزارة التخطيط على أساسها وهذا غير صحيح.

عبد الناصر: وإحنا راضيين لوزارات الخدمات بالكلام ده أكيد مش بين وزارات الإنتاج، لأن الخدمات بتصرف كل الفلوس وأزيد وبتحقق الهدف وأكتر.

مراد: بس التنفيذ مش عارف بيمشى حسب المستهدف فعلا ولاّ لأ؟! لأن من مراجعة البيانات بنجد مثلا مفيش التناسق؛ يعنى فى النقل مثلا خدمات نقل يعنى بشوف إن نفذوا فى العمالة بسرعة أوى أكتر من الإنتاج.. يعنى فى العمالة نفذوا بنسبة ٩٩٪ الإنتاج ٢١٪ يعنى مش ماشى العمالة مع الإنتاج؛ يعنى أزود الإنتاج وأزود العمالة بنفس النسبة.

كذلك بجد برضه عدم توازن فى كثير من القطاعات بين المنصرف بالنقد الأجنبى والمنصرف بالنقد المحلى، إما أن يكون فيه زيادة أوى فى الإنفاق بالنقد الأجنبى علشان يلحقوا بعض القطاعات متنبأة أحسن إن النقد الأجنبى يخلص فبتاخد بالنقد الأجنبى بسرعة، ويمكن بتركن آلات أو معدات مابتستفادش منها، بينما العكس يصح يكون موجود فى قطاعات أخرى؛ فبرضه مفيش تناسق فى الصرف فى الحصة النقدية الأجنبية بين النقد الأجنبى والنقد المحلى. فدى برضه ملحوظة لما يبقى فيه خطط جزئية هنقدر نحافظ على هذا التوازن بين النقد الأجنبى والنقد المحلى. يعنى يمكن دى أهم النقط.

المخزون مثلا السلعى يعنى إحنا بنستخرج بيانات ونتائج وبعدين مابنعالجش الوضع؛ يعنى موضوع المخزون السلعى اتكتب كتير فى تقارير سابقة، ما لم يكن المخزون السلعى استراتيجى المقصود بيه أهداف معينة يبقى وجوده ضار ولازم نعمل على تصريفه، فما الذى اتخذته الأجهزة المختصة المعنية لتصريف هذا المخزون السلعى المتراكم الموجود وبنقول عليه بقالنا عدة سنوات؟!

عبد الناصر: ماهى الأجهزة المعنية هى إنتو مش حد بره يعنى الأوضه دى! (ضحك)

مراد: آه طبعا.

هويدى: هو يافندم أنا كنت متخيل إن التقرير بتاع المتابعة بتاع التلات أشهر الأولى، مكانش الغرض منه أبدا إن احنا نقدر نعرف تطور الناتج القومى لأن يمكن – ويمكن الأخ وزير التخطيط يصحح لى – إن فيه قد يظهر بعد تلات أشهر كمان أو بعد ست أشهر، ولكن اللى كنت متخيلة إن احنا نعرف إيه هى الاختناقات اللى موجودة حاليا واللى قد تعوق تنفيذ الخطة فى النهاية بتاعتها.

عبد الناصر: هو ده كل وزير هيتكلم فيه.

هويدى: تمام يافندم، لأن كان مثلا كل سنة بيجرى تقييم الخطة يمكن بعد ما بتتم، يعنى من قيمة أسبوعين أو تلاتة فقط طلع تقييم الخطة بتاع ٦٧/٦٦ وفيه مؤشرات خطيرة جدا فى رأيى أنا، وفيه كلام من أهم ما يمكن. وأنا بتسأل إيه فايدة هذا التقييم بعد ما تم تنفيذ الخطة فعلا إلا إذا كنا استفدنا بيه فى التخطيط فى سنة ٦٨/٦٧؟! الكلام ده لم يتم لأن هو كان

متكلم على نقط كثيرة جدا هو مش موافق عليها، ولو تكررت فى الخطة التالية ممكن أن تؤدى الى تراكم مشاكل وده اللى كان بيحدث.

فيعنى هل فيه اختناقات فعلا حتى الآن موجودة فى القطاعات؟ وإذا كانت موجودة إيه هى؟ يعنى جيه فى التقرير المقدم فى أكثر من مكان إن مفيش تمويل كافى للقطاعات، هل ده هو فعلا السبب الحقيقى أو هو الاختناق الحقيقى اللى موجود؟ وإذا كان ده هو السبب الحقيقى إزاى نقدر نعالجه؟ هل بعمل جدول على مدار السنة بحيث كل قطاع يبقى عارف بيصرف مثلا كل تلات شهور إيه من العملة المحلية ومن العملة الحرة؟ ويخصص هذا للقطاع والقطاع فى داخله له الحرية الكافية فى أن يوجه استثماراته فى الناحية تبع الخطة اللى هو بيعملها أو تبع البرنامج اللى هو بيعمله. يعنى كنت غرضى أقول: إن هل فيه اختناقات؟ وإيه هى الاختناقات؟

يعنى مثلا الموضوع اللى بيثيره الدكتور حجازى بتاع إنه هو يبتدى يوجد علاقة بينه وبين الجهاز المصرفى، على أساس بالتجربة إن فعلا البيانات الخاصة بالمتابعة قد لا تصل، وإذا وصلت من أى جهة لو طلبت مرة تانية منها هذه البيانات قد تصل مخالفة تماما للبيانات اللى هى قدمتها قبل كده.. ده عيب موجود. فمتهيألى برضه لو أخذ بالرأى بتاع الدكتور حجازى ونبدأ فعلا فى تنفيذه ولو على مراحل؛ بحيث بنيجى فى السنة المالية القادمة نبدأها يكون النظام فعلا متكامل وبنبقى حلينا نقطة كبيرة جدا بيشتكى منها السيد وزير التخطيط وبيشتكى منها السيد وزير الخزانة.

شكرا.

عبد الناصر: هو الاستثمار الحقيقة عادة لا يحقق ناتج قومى فى السنة نفسها، هو إحنا بنقول: إن احنا استثمرنا كذا ولكن الزيادة فى الناتج القومى هى نتيجة الاستثمار اللى حصل السنة اللى فاتت؛ لأن لما هعمل المصنع هياخد سنتين هصرف وهستثمر هيبان فى السنة التالتة الناتج القومى والزيادة فى الدخل القومى، يمكن الزيادة فى الدخل القومى تبان من السنة الأولى نتيجة العمالة ونتيجة الأجور اللى هتكون بتتدفع.

صدقى: يعنى إذا سمحت لى سيادتك أرجع الى السياسة الأصلية، وهى اللى دفعت بسيادتك إنك تطلب متابعة تنفيذ الخطة على أساس الرغبة فى أن ننطلق بسرعة معينة بعد فترة انكماش. الحقيقة إن التقرير بتاع ربع السنة الأول بيدل على أن قدرتنا أو ما تحقق من الانطلاق فى حدود الخطة المرسومة السنة دى لاقى صعوبات، وإذا جاز لى إن أنا أعبر بالأرقام عن الجزء الخاص بالصناعة هنلاقى إن كان فيه مشكلتين رئيسيتين..

المشكلة الأولى: التمويل المحلى اللى الدكتور عبد العزيز حجازى ذكر جزء منها ويمكن أنا أثرتها فى جلسة سابقة، وطبعا التمويل المحلى عطل الاستثمار. أيضا الاستثمار بالنقد الأجنبى اللى هو كان المبالغ اللازمة للاستيراد بالنقد الأجنبى للاستثمارات أيضا مانفذش بنفس القدر. أمامى أنا نسبة التنفيذ حوالى ٢١٪ مما كان يجب إنه ينفذ، أيضا هذا انعكس على القدرة على التنفيذ نتيجة محصلة الاتنين إنه المبالغ اللى استثمرت..

زكى: مما كان يجب ولاّ إمكانية؟

صدقى: لأ.. يعنى الاحتياجات الحقيقية خلال الربع الأول كانت ٥,٢٧٧ مليون والاعتمادات المفتوحة ١,١ مليون؛ يبقى النسبة ٢١٪ اللى احنا كنا اتقدمنا بيه، نتيجة هذا طبعا انعكست على نقص الاستثمارات عن المقدر لها.

الحقيقة فيه عامل تانى يمكن هو أهم من العاملين دول: وهو إن المشروعات اللى اعتمدت فى الميزانية لم تصبح مقررة إلا بعد بدء السنة المالية بأكثر من شهر ونص نتيجة لحكاية الـ ٢٠٪. لما قالوا: نخفض ٢٠٪ فقالوا: إذاً مفيش حاجة تقرر لغاية ما تراجع المشروعات على ضوء إمكانيات النقد الأجنبى، ثم يقرر جدول المشروعات اللى تخصص للاستثمارات فى هذه السنة؛ ومعنى هذا إن بداية الاستثمارات اتأخرت حوالى شهر ونص منذ البداية بلا أى ارتباط من أى شركة.

عبد الناصر: ده ممكن نعوضه يعنى.

صدقى: آه.. أنا بس باشرح الصورة يافندم.

النقطة التانية: أنا بعتبر إن متابعة الخطة جزئين.. الاستثمار – زى ماسيادتك ذكرت بحق – هو جزء متعلق بما يحدث الآن أما ناتجه سيحدث بعد سنتين أو تلاتة. الجزء الأهم اللى يجب المتابعة له، هو ما تحقق بالإنتاج ومن عمالة ومن نتائج اللى هى تعبر عن حركة الاقتصاد القومى فى تلك الفترة على ضوء أهداف كانت محددة لها. إحنا الفترة اللى احنا فيها هى انعكاس لنتيجة انكماش حصل فى سنتين أو تلاتة مضت، يمكن جزء من نتائج هذا الانكماش لسه بنعانى منه الى الآن!

فالحقيقة متابعة هذا الجزء من التخطيط فى رأيى أنا فى المرحلة الحالية، هو يجب إن احنا نركز على موضوع الاستثمارات – زى ما سيادتك ذكرت – هنلحقه وبإذن الله هنعوض الاستثمارات على آخر السنة نقدر نمشيها، لكن هو قطعا بينعكس أيضا على

حاجتين.. نقص الاستثمارات بينعكس على تصريف الإنتاج، بمعنى لو إنه قطاع التشييد ماستثمرش إلا نصف المقدر له، إنتاج قطاع آخر زى الأسمنت أو الكابلات وغيره وكان قدر له إنه يصرف هذا القدر من الإنتاج فى عمليات التشييد، هيقف!

وأنا أمامى رقم مستهدف للمبيعات على التلات أشهر الأولى مقارنا بما تحقق: المبيعات الفعلية اللى تحققت فى قطاع الصناعة ٩٣٪ مما كان مقرر يعنى كان يفضل إن احنا نبيع بـ ١٨٩ مليون بيعنا بـ ١٧٦ بس، فيه ١٣ مليون الـ ١٣ مليون جنيه دى فى الغالب هى يمكن ٩٠٪ منها كانت هتستهلك فى قطاعات تانية.. مبانى، تشييد، نقل أو غيره؛ لأن هو مقدرش ينفذ الاستثمارات بتاعته فانعكست على نقص فى المبيعات.

فيه عملية انكماش مازالت مستمرة، والحقيقة أنا عايز أرجع الى الموضوع الأساسى.. كيف نخرج من عملية الانكماش؟ الدكتور سيد جاب الله اتناقشت معاه فى أكثر من مرة وأنا أرجو إن هذا الموضوع نناقشه بتفصيل، هل إحنا استنفذنا كل الامكانيات للإدخار المحلى فى الاستثمار المقرر هذا العام؟

أنا رأيى – يمكن معنديش التفصيل الكامل – إن احنا نقدر نسير بسرعة أكتر. الدكتور سيد جاب الله عمل دراسة – كما قال لى – وأعتقد إن هو عنده بيانات بتؤكد إنه ممكن إن احنا نقدر زيادة فى الاستثمارات عما حدث.

عبد الناصر: إحنا ده بحثناه وقررنا إن السنة دى مانتكلمش فيه ونتكلم فيه السنة الجاية.

صدقى: فاهم يافندم، بنقول بقى: على الأقل ننفذ الاستثمارات كاملة وإلا.. لأن هو فيه فعلا حالة انكماش واضحة، والنتيجة اللى باينه قدامنا إنت حتى المبيعات المقررة ماتنفذ منها إلا ٩٣٪ برغم كل هذا. ففيه حاجات ثانية اللى هى جارية، الخطة زى ما بيقولوا: إذا كانت إنتاج تتضمن تمويل جارى؛ بمعنى إذا كنا عايزين مستلزمات إنتاج مثلا تيجى فى الميعاد المناسب حتى يمكننا القيام بالإنتاج وإلا هيتعطل أيضا الإنتاج نتيجة لعدم توفير هذا.

أنا شايف لو إننا بنتكلم عننا إحنا، هنلاقى النقد الأجنبى اللى المفروض يمول مستلزمات الإنتاج بالنسبة لقطاع الصناعة ممشيش بالقدر اللى كان يبدو، بالرغم إن الصادرات المحققة خلال الفترة تزيد عن الاعتمادات اللى اتفتحت لقطاع الصناعة بـ ١٢ مليون جنيه. إحنا صدرنا بـ ٢٣ مليون جنيه اللى خدناه ١٠ مليون جنيه، يبقى إذاً ده نتيجته تنعكس على إيه؟ تنعكس على إنه إذا أنا عايز خامة النهارده ومقدرش أجيبها فى الميعاد المناسب مابيتحققش الرقم اللى أنا عايزه فى النهاية من أهداف الإنتاج؛ كل هذه العوامل فى رأيى أنا بتخلينا نقرر كيف ننطلق فى حدود الميزانية اللى اتحققت.

والحقيقة إن احنا عاصرنا قبل كده أكثر من أسلوب، بنقول: فيه ميزانية اتوضعت سواء ميزانية فى الخزانة أو ميزانية نقدية بنقول: إن هذه الميزانية يجب إنها طالما إنها تقررت يبقى ننفذها.

الدكتور حجازى وافق مشكورا على إنه برنامج تمويل معين فى حدود الميزانية اللى هنمشى بيه كذلك بالنسبة للنقد الأجنبى، لكن إحنا حطينا فى السكة عقبات إجرائية حقيقة بتعوق عملية التنفيذ. يعنى النهارده فيما يختص بالاستثمارات، بتلف العملية مش كفاية إن المشروع اعتمد مش كفاية إن وزارة الصناعة وافقت عليه ومش كفاية إنه يمكن النقد وافق عليه، لأ لازم التخطيط يوافق وبعدين التخطيط يبعت للنقد وبعدين النقد نفسه يمكن يعطل لصعوبات فى تدبير النقد اللازم؛ كل هذه العقبات فى الحقيقة بتنعكس على الإنتاج.

الصورة اللى احنا شايفينها النهارده فى قطاع الصناعة، إن فيه انكماش كبير يعنى الإقبال حتى على بيع السلع مش موجود، إحنا اضطرينا ننزل المخزون حتى بنصف ثمنه ومع ذلك مالقاش الإقبال الكبير!

لذا أنا برجو إن احنا ندفع عمل عجلة التنمية بسرعة؛ لأنه أنا خايف من عملية الانكماش لأنها مازالت مستمرة معانا. الحقيقة إنه الكلام عما تم تنفيذه من استثمارات فى الخطة فى الفترة الأولانية بصرف النظر عن إيه أسبابه، إنما هو يعبر عن استمرار عملية انكماشية؛ لأنه ١٥٪ يعنى ٤٥ مليون جنيه أظن أو حاجة زى كدا اللى اتنفذت بدلا من إنها تبقى حوالى ٦٠ أو ٧٠، نقص استثمارات بـ ٢٠ مليون جنيه فى السوق بينعكس مرة أخرى على استمرار عملية الانكماش.

فالحقيقة أنا بارى أن نناقش موضوع كيف نخرج من عملية الانكماش، فيه صعوبات فى السوق يعنى إن ماكناش إحنا اللى هندفع العملية فيه عملية وقوف حتى فى قطاع التشييد؛ يعنى من الملاحظ فى التقارير بتاعتنا إن احنا كنا باستمرار بنشتكى إن شركات المقاولات هى اللى معطلانا، دلوقتى بالعكس شركات المقاولات دلوقتى عندها فضا يعنى هى تقدر تقوم بالأعمال ومعندهاش أعمال، هى العملية نتيجة للانكماش وده تعبير أساسى لأنه نص المبالغ بتاعت الاستثمار فى قطاع التشييد.

حجازى: موضوع الانكماش ده بنتكلم فيه كتير الواحد ابتدا يخاف من حكاية الانكماش دى، يعنى أنا شايف يافندم إن الإنفاق الفعلى فى الأجور بيزيد الطلبات على الاستبدلات، الناس تاخد فلوس بتزيد عندى فى ٣ شهور ٢ مليون، بحيث أنا بأطالب إن أنا أحد العملية

شوية؛ ٢ مليون السلف فى أحد فروع البنك – زى ما سمعت – صرف فى خلال شهر ما يزيد عن ٥ سنين يعنى مجموع السلفيات اللى منحت خلال الشهر..

عبد الناصر: بس مش هو ده الموضوع.

حجازى: أنا فاهم يافندم، أنا بقول: إن فيه إنفاق فعلى نازل السوق، إنما المعوقات مش كدا والمعوقات أكبر منا يعنى مش عملية سهلة؛ يعنى علشان نصحح رؤوس أموال وندى سيولة للشركات الميزانية قريب بننفذها ٦٠ مليون فى قطاع واحد يافندم!

عبد الناصر: أنا إمبارح شوفت الأخ حسن عباس وكان معاه اسمه إيه دا جنتر كان مبسوط قوى وخضنى لما لقيته مبسوط! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: فأنا بقول له: إن أنا العقبة الوحيدة فى كل تقاريرك اللى بتقدمها هنا! فقال: لكن إنتو خدتوا إجراءات تنفذ الكلام اللى فى التقارير دى وأكثر! الحقيقة هو صح إن احنا أخدنا إجراءات تنفذ الكلام اللى احنا اعترضنا عليه قبل كدا بطريقة رفع الأسعار مرة واثنين وثلاثة، ويمكن ده اللى بيدخلنا فى حكاية المخزون السلعى اللى بيتكلم فيه الدكتور وزير التخطيط، مش كان مبسوط يا دكتور حسن؟!

زكى: آه.. وبيشير كمان الى موقفنا من النقد الأجنبى، إنه اتقال علينا مفلسين ومش قادرين ندفع! فهو أصلا بيشير الى موقفنا من النقد الأجنبى ميزان المدفوعات عجزه أقل الميزان التجارى؛ عجزه أقل يعنى من الناحية الاقتصادية العامة أرصدتنا أكبر من الناحية الاقتصادية.

حجازى: التموين مثلا قال لى: الهيئة وهيئة السلع التموينية ده إحنا كنا تعبانين فى الحسابات ومش عارفين نوفرها، قلت له: ده إحنا وفرنا ٥ مليون، فقال: بس ده إحنا بقينا ماشيين فى خط واحد.

عبد الناصر: أنا لما لقيته مبسوط بالليل الحقيقة زعلت جدا! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: والله قعدت أفكر إن احنا لازم عاملين حاجة مش صح! هو الراجل الفرنساوى هو راجل لطيف، لكن اللى أنا باقرأ تقريره جنتر ده اللى عايز ينزل الجنيه ٤٣٪ وعايز يعمل ويسوى يعنى!

زكى: ما هو كلمته فى دى، ده كان أصلا لما خدوا القرار كانوا عايزين ينفذوه فى ٦ أشهر، كلمته وجه ودخلنا مباحثات.

عبد الناصر: لأن احنا مدفعناش، يعنى هم اتعدلوا لأن احنا بطلنا ندفع لأن ده مش قرار اقتصادى.

زكى: لأ.. أنا بقول بعد اجتماعنا كنا بنقول: الـ ٦٣ مليون دول شرط إننا نخفض، لكن هم مااشترطوش التخفيض.

عبد الناصر: لكن إنت قلت لى: إن الجواب شرط إن احنا نخفض لكن مش هنخفض.

زكى: ما أنا قلت كدا وقلت أكثر من كده يعنى.

حجازى: لأ.. وأقنعته إن الفايدة الثابتة يعنى الحكومة فمشيوا فى الخط دا، وأنا قلت له: إنتو بتقترحوا مثل هذه المسائل، وده مش صح إن احنا لازم نخش فى تغيير والحكومة ماتبقاش عليها فوايد، فبصيت لقيتهم يعنى الحقيقة..

عبد الناصر: هو الحقيقة ملخص الموضوع كله فى الحقيقة لازم التنمية نعيد إن احنا نمشى فيها، الخطة الثانية لخبطت معانا خالص وحكاية مضاعفة الدخل القومى فى ١٠ سنوات لم تنفذ، و٦٥ و٦٦ و٦٧ الحقيقة بنعتبرها الحقيقة سنين ضايعة من التنمية. السنة دى قلنا: هنعمل ٣٠٩ مليون لازم ننفذ ده، بعدين لازم نطلع الناتج القومى ٥٪ فى آخر السنة وزيادة فى الدخل القومى ٥٪ وإلا نبقى داخلين فى البلد على خراب، ليه؟ لأن لازم هنعين الناس اللى عايزة تشتغل لازم هنعين خريجى الجامعة لازم هنعين خريجى المدارس الثانوية والصناعية والكلام ده، وبدون تنمية وبدون إنتاج يبقى مش هنقدر يعنى هنعمل إيه؟!

حجازى: مش هنقدر ننطلق، ولذلك يافندم أنا باذكر نقطة مهمة ولو إنها خارج الموضوع.. وهو إن احنا داخلين على ٧٠/٦٩ ميزانية، أنا بأرجو فى الشهرين اللى جايين دول الخطة اللى هى بتحكم التشغيل أيضا؛ لأن اللى بيعوق الدراسة هو إن أرقامها مابنوصلهاش إلا فى مارس أو إبريل وبالتالى حتى الميزانية مبنقدرش نعدها ومن هنا بيجى الكلام ده.

عبد الناصر: لو فيه وقت الدكتور قيسونى كان مقدم لنا ملخص خطة اللى هى ابتداء من سنة ٧٠، معرفش الكلام ده ماشى ولاّ مش ماشى؟ يعنى إحنا الحقيقة من دلوقتى لازم نبتدى فى الخطة بتاعت سنة ٧٠، وبالنسبة للعمالة يعنى هو كان مقدر أظن استثمار كام؟

سليمان: ٢٠٠٠ مليون.

عبد الناصر: وأنا رأيى استثمار ٢٠٠٠ مليون عملية فيها استحالة، وأنا قلت له: إنت بتتكلم على المستقبل ٢٠٠٠ مليون ولكن دلوقتى بنقول ٢٤٠ مليون! كان العملية إن احنا مانزدتش عن ٢٤٠ مليون سنويا بالنسبة للاستثمار.

حجازى: ده مع ميزانية ٧٠ يافندم، لأن ميزانية ٧٠/٦٩ هتدينى خطوة مبكرة لإعداد ميزانية أكثر صورة، يعنى الأول ٧٠/٦٩ وبعد كدا ناخد سنة فى ميزانية ٧٥/٧٠..

عبد الناصر: إنتو الأربعة بقى لجنة الإصلاح الاقتصادى شوف الكلام اللى انت مقترحه بالنسبة للكلام بتاع الخزانة، والكلام اللى بيشتكى منه الدكتور جاب الله الخاص بالمتابعة عايز تعديل بيقول جوهرى فى أداء وتنظيم جميع الهيئات.. الى آخره علشان تطلع بيه. وبعدين هو بيقول إنه عايز البيانات الخاصة بالإنتاج والإنتاجية والدخل والعمالة والاستهلاك وغير ذلك، إزاى الكلام ده ننفذه؟ وبعدين بالنسبة للوزارات، الكلام اللى بيقوله مثلا الأخ مراد إذا كان فعلا التخطيط يبقى لها فروع فى الوزارات وده يمشى ولا الوزارات تقاوم هذا الموضوع؟

جاب الله: هذا الموضوع أثير قبل كده وخُشى إن الوزارات تجانب مكتب التخطيط..

عبد الناصر: تقاطعه يعنى.

جاب الله: وقالوا أحسن إن احنا..

حجازى: لكن أجهزة متابعة وتخطيط داخل الوزارات بتقوم بده وتمد الوزارة..

عبد الناصر: وتعملوا لنا كمان..

حجازى: هو إحنا يافندم لو سمحت عملنا دراسات فى الإصلاح الاقتصادى وفيه قطاعات خلصناها، أرجو يعنى بدل ما تتعطل اللجنة الرباعية ولا حاجة اللى كانت بتشتغل، بس علشان ناخد قرارات يعنى فيه موضوعات مدروسة بقالها شهر ونص، وكنا بندرس فى لجان كبيرة يعنى مثلا فى قطاع الاستصلاح مدروس بكامل شركاته ومؤسساته وبخطته عن خمس سنين أو ست سنين اللى جاية.

عبد الناصر: ماأنا كنت طلبت ده منكم.

سليمان: ماإحنا عاملين اجتماع يوم الإثنين بعد ما ييجى سيد مرعى، إحنا كنا بنفكر نجتمع بكره لكن الأخ سيد مش موجود.

حجازى: بيحل لنا مشاكل تنظيمية وبيحللنا مشاكل سيولة، بيحل لنا خط العمل فى السنين الجاية يعنى مدروس، والإسكان برضه خلص الدراسة الخاصة بالقطاع، إحنا برضه اللجان المساعدة بتاخد براحها.

عبد الناصر: لأ.. أنا بتكلم على اللجنة الرباعية.

حجازى: لا.. بس لو سمحت ده علشان أقدر أتحرك.

عبد الناصر: وبعدين المعوقات اللى موجودة بالنسبة للاستثمارات بالنسبة للوزارات خصوصا الحقيقة وزارات الإنتاج، معلش بقى بتوع وزارات الخدمات أصلها هى عادة بتسف الفلوس وبتنفق الميزانية ١٠٠٪.

جاب الله: ولا بتجبش حاجة.

عبد الناصر: بالنسبة لوزارات الإنتاج الحقيقة لازم ننفذ الخطة الصناعة والزراعة والإصلاح الزراعى.

حجازى: بالنسبة للصناعة ٢٤ مليون، وخلال أسبوع أو أسبوعين هيكون عندها التمويل كله.

عبد الناصر: ممكن الكلام ده تجتمعوا الجمعة دى ونتكلم فيه الجمعة الجاية. الدكتور جاب الله.. بالنسبة للمخزون السلعى أنا متصور متهيألى إن فيه حاجات رفعنا أسعارها ومابتتابعش.

حجازى: أنا شكلت لجنة إمبارح علشان الموضوع ده وبيتعرض على اللجنة الاقتصادية.

عبد الناصر: آه.. لأن مش معقول إننا ندفع فلوس ونجيب حاجات علشان نجمعها أو نصنع نصها وبعدين نخزنها، يعنى بناخد فى دى حل.

حجازى: الدراسات الخاصة بتقول لو سمحت لى إن دى لم تحقق الغرض منها كما يجب أن يكون وبالتالى فيه سلع تراكمات فى الجانب اللى بيشتغل فيها، علشان كدا أنا أصدرت قرار إمبارح بتشكيل لجنة علشان ندرس؛ لأن فيه سلع تكلمنا عن رسوم إنتاج وفروق أسعار وكلام على الورق ولكن الدراسة نفسها ماجبتش نفس النتيجة، ترتب عليها إن فيه جزء مخزون وفيه تعطيل فى المصانع. فأنا من رأيى إننا نرجع شوية فى السياسة بس على أساس دراسة شاملة مش دراسة جزئية، فأنا شكلت لجنة إمبارح بالناس اللى بيشتغلوا فى الضرايب والجمارك، الحقيقة مارضتش أدخل القطاعات علشان ميبقاش لهم التأثير المبدئى؛ علشان أبلور بس صورة على ضوئها ناخد خط فيما يتعلق بالتوسعات لأن فيه سلع فرضنا عليها فروق أسعار ومش جايبة حاجة خالص وموقفة القطاعات، يعنى لا الخزانة استفادت ولا القطاع استفاد.

عبد الناصر: الدكتور شكرى كان عايز يتكلم.

شكرى: لأ.. بس أنا كنت عايز أعقب على الكلام اللى قاله الدكتور مراد عن وجود قطاعات تتبع وزارة التخطيط بالوزارات زى الإدارات المحاسبية اللى بتتبع وزارة الخزانة، فى الواقع إن الوزارات مش تابعة ده غير قطاع المتابعة، وده قطاع كبير له إدارات فنية وهى نفسها اللى بتتابع المشروعات كلها وبعدين بتيجى البيانات كلها تروح المتابعة اللى بتتبع التخطيط، فى الوقت نفسه فيه مندوبين عن وزارة التخطيط لكل وزارة مسئولين. فالبيانات كلها بتتعمل فى الإدارات الفنية، وبعدها فيه مندوب بييجى من وزارة التخطيط مختص، إنما تبعية الوحدات المتابعة نفسها لوزارة التخطيط عملية معتقدش إنها ممكن يتم تنفيذها.

مراد: وجدت أنا فى وزارة التربية والتعليم، مثلا بيبقى فيه مبالغ مخصصة لبناء مدارس فوجدت إنهم بيستخدموا هذه الفلوس فى شراء أراضى وأراضى مركونة من عدة سنوات ومابيبنوش عليها!

عبد الناصر: هيلاقيها غليت! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

مراد: لو فيه عملية متابعة حقيقية، عملية البناء على جزء من الأراضى جزء من المبانى كان هيبقى عندنا أبنية مدرسية.. وهكذا فيه عمليات كثيرة مافيهاش متابعة حقيقية، على الورق بنلاقى المسائل متنفذة إنما من الناحية الفعلية هل بتقدم خدمة؟ هل بتحقق المطلوب منها؟ لأ.. فهى العملية عايزة أكثر من مجرد مراقبة؛ أقول: أنا صرفت المبلغ ده فى أبنية مدرسية من غير عملية إن احنا نشوف العائد أو الناتج الفعلى.

عبد الناصر: هو هنا اللامركزية فى رأيى بتحل الموضوع دا.

برضه بالنسبة للمحافظات وبالنسبة للمحافظين وأخذ المسئوليات والاتصال بالمحافظين فى هذا الموضوع، مش بس أفعل التربية والتعليم فى المحافظة، لكن الخدمات اللامركزية تديك الصورة الحقيقية لأن إذا خبّى بتاع المحافظة بينكشف الموضوع.

مراد: ماإحنا اكتشفناها أخيرا.

صدقى: هو بالنسبة للخطة اللى بيطلبها الدكتور عبد العزيز حجازى عن السنة اللى جاية، عايزين نعرف هى الأساس بتاعها هيكون إيه؟ يعنى هل هى استمرار للخطة الحالية ولا ممكن إن احنا نتحرر منها شوية؟

حجازى: لو إحنا فى حدود، أولا: فى رأيى يافندم إن احنا منحطش خطة جامدة لو ناخد فرض ٥٪ هيبقى الموقف إيه؟ ولو الفرض بـ ٦٪ هيكون الموقف إيه؟ يعنى قدامنا بدائل لأن احنا بنتحرك فى حدود ضيقة. إحنا السنة اللى فاتت بالدراسة المبدئية اللى عملناها التفصيلية فعلا زى ما بيقول الأخ صدقى سليمان استنفذنا طاقات التمويل الموجودة؛ بحيث حتى هذه الطاقات عليها كلام النهارده لأنها كلها مش متاحة. يعنى الأخ مرزبان إحنا واخدين تمويل ذاتى عنده فى المطاحن، بيقول لى: مش موجود رغم إن الورق بيقول موجود! حتى لو توسعنا مش هنقدر نتوسع أكثر من ٣٠٠ أو ٣٢٠ أو فى الحدود دى. فأنا شخصيا شايف إن احنا نشتغل فى حدود الـ ٥٪ ونوسع ٦٪ ونشوف الشكل هيبقى إيه، ويبقى تحركنا مهواش اندفاع كبير ولكن لو مشينا فى الـ ٥ والـ ٦ لأن معدل الهبوط السنة اللى فاتت كان ٦,٤ والزيادة فى الدخل كانت ٤,٥ تقريبا.. ياأخ سيد كانت ٤ وشوية.

جاب الله: والله هو ده لو سيادة الرئيس يسمح لى، بتاع المدخرات وإمكانية الاستثمار ده مايمكنش قيام المدخرات إلا إذا كان عندنا تخطيط مالى يعزل المدخرات، ومانقعدش نقدرها بالتقدير هنا إيه؟ وهنا إيه؟ لأنه بدون تخطيط مالى يعكس الخطة السلعية نبقى هنظل فى دوامة المشكلة!

حاليا الخطة فيها انشطار، الخطة السلعية فى وادى والخطة المالية فى وادى، واللى اتكلمنا عنه النهارده فى الخطة المالية هو موازنات مالية إنما مهياش تخطيط مالى.. ده اعتبار.

فإذا كنا عايزين نتابع حركة بس فده اعتبار، وإذا كنا عايزين نتحكم فى الحركة ثم نتابعها فده اعتبار آخر. فبالنسبة لحركة المدخرات وتقدير حجمها، الى أن يتم تخطيط مالى يرتبط وينبع من الخطة السلعية، والخطة السلعية دى طبعا هى الخطة الحقيقية بتاعة المجتمع لأن الأهداف السلعية هى الأهداف الحقيقية للمجتمع. المجتمع عايز ننتج كذا طن قطن وكذا طن قمح وكذا مستشفى وكذا مدرسة، بعد كدا من هذه الخطة السلعية تتبع الخطة المالية اللى تنفذها. وبالتالى تبقى الخطة بجانبيها السلعى والمالى خطة قومية

واحدة متنعزلش زى ماهو قائم.. الخطة السلعية ثم تأتى خطة مالية بعيدة عنها، وتصبح الخطة المالية مهياش أداة أو الميزانية مهياش أداة لتنفيذ الخطة، بتصبح أداة لتغيير الخطة. فالمدخرات لن يمكننا تقديرها على وجه الضبط إلا إذا اتوضع تخطيط مالى يعزل هذه المدخرات ويجعلها فى صورة متاحة مباشرة للاستثمار. هذا اعتبار أساسى وده صلب التخطيط فى البلاد الاشتراكية؛ جدول واحد الواحد بيقراه فيه الجانب السلعى والجانب المالى فى نفس الجدول لكل البنود الاقتصادية.

فالأداء الاقتصادى بيحكم والدولة يمكنها السيطرة عليه سيطرة فعلية وسيطرة مالية، والاتنين – السيطرة المالية أو البند المالى أو البند السلعى – الاتنين يبقوا نفس الشئ. ده اعتبار.

الاعتبار الثانى الخاص بالمدخرات، إنه برغم الإنفاق العسكرى وبرغم تعيين الخريجين وبرغم زيادة الاستثمار السنة دى الى ٩٠ مليون جنيه؛ فهبوط الأسعار اللى حاصل ومستوى الأسعار هو المؤشر الوحيد عند الاقتصاديين لمستوى النشاط الاقتصادى، لا المسحوبات من البنوك ولا السلفيات ولا أى اعتبار آخر عند الاقتصاديين؛ الترمومتر الوحيد لمستوى النشاط الاقتصادى هو مستوى أسعار سلع الاستهلاك.

فاللى حاصل عندنا مش نزول أسعار مستوى سلع الاستهلاك، اللى حصل عندنا بأى مقياس خارجى يسمى انهيار فى الأسعار. كون أسعار محاصيل تنزل ٢٠٪ و٣٠٪ و٤٠٪، ده يعبر عن انهيار فى الأسعار يعبر عن ركود فى النشاط الاقتصادى. فإذا حبينا نأخذ بهذا المقياس اللى هو عند الاقتصاديين المقياس الوحيد، فضغط تعيين الخريجين والإنفاق العسكرى وزيادة الاستثمار، فحصل انخفاض فى الرز وفى القمح وفى الدرة وفى الفول ومخزونات فى الأقمشة اللى بيحاولوا يبيعوها بنص التمن ومابتتباعش. ده كله بيعبر عن نقص فى الطلب نتيجة نقص فى الانفاق الاستثمارى.. لو فيه إنفاق استثمارى كافى كان شد لمستوى الأسعار.

عبد الناصر: السنين اللى فاتت والسنة اللى فاتت كان فيه برضه كان كام؟ ٢٧٠؟

سليمان: اللى اتصرف ٢٧٠.

عبد الناصر: ٢٧٠.

جاب الله: يعنى هما اعتبارين اللى نقدر ناخد منهم أساسيين بالنسبة للمدخرات، وده أنا مطالب بيه فى لجنة ٣٠ مارس إنه يكون عندنا تخطيط مالى يعكس الخطة السلعية وأهدافها التى هى الأهداف الحقيقية للمجتمع.

عبد الناصر: أمال بتعملوا إيه فى لجنة الإصلاح الاقتصادى؟ ولاّ مابتجتمعوش؟ متهيألى مابتجتمعش اللجنة!

حجازى: أنا قلت فى لجنة بيان ٣٠ مارس هو ده اللى حصل.

عبد الناصر: بيان ٣٠ مارس ده موضوع تانى حتى أنا قلت للأخ مراد يبقى متابع العملية، لكن لجنة الإصلاح الاقتصادى حتى آخر مرة كنتوا عندى أنا اتكلمت معاكم على إصلاح الأراضى وعلى العمليات دى كلها.

سليمان: كل الحاجات دى اتقدمت للجنة ٣٠ مارس.

عبد الناصر: وخدها حسين الشافعى ومشى! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: لأ.. موضوع الإصلاح الاقتصادى غير ٣٠ مارس، يعنى الكلام اللى جاى من الوزارات علشان ٣٠ مارس ميتقريش كله إنشا، يعنى فى الحقيقة الواحد يبتدى فى المذكرة يقرا صفحة واتنين وبعد كدا مايقدرش يكمل كله يعنى، وبعدين كل واحد بيطالب الاختصاصات والمخصصات. يعنى فى الحقيقة المذكرات اللى جاتلى بخصوص الوزارات ده موضوع الحقيقة خارج ولهذا أنا حولته على اللجنة التشريعية، أما موضوع الإصلاح الاقتصادى فابتديناه وبعدين وقفنا.

سليمان: نفس الموضوعات عرضتها الوزارات فى بيان ٣٠ مارس.

عبد الناصر: باختصار حتى إن الأخ مراد لما اتكلم فى البيان بتاع ٣٠ مارس، قال: إحنا سايبين هذا الكلام للجنة الإصلاح الاقتصادى وإنت أكدت على هذا.

حجازى: فعلا عملت هذه الدراسات ومشيت فيها فعلا يافندم، وبعدين لما جت لجنة ٣٠ مارس دخل كله على اللجنة وابتدينا فعلا ودرسنا فى اللجنة، ودخلنا فى الإصلاح الاقتصادى واللجنة الاقتصادية وقفت. ولذلك أنا كلمت السيد صدقى النهارده، كل البيانات عندى وجاهزة ومدروسة وفيه اتفاقيات بينى وبين القطاعات موضحين فيها المسائل.

عبد الناصر: هو كان عندى من ٣ أيام، وأنا سألته فى الموضوع وأنا فاهم إن العملية ماشية، يعنى إنتم عملتوا الميزانية بالنسبة للجنة الإصلاح الاقتصادى، عملتم التبويبات بتاعت الميزانية وانتهى الموضوع؟!

حجازى: لأ.. إحنا شغالين فيه يافندم أنا اللى فى سلطاتى مشيته .

عبد الناصر: لكن نفس اللجنة، الكلام اللى بيتكلم عليه الدكتور جاب الله النهارده طيب حيتحط إزاى؟

حجازى: الحقيقة أنا عاوز أعرف النقاط فين .

عبد الناصر: طيب ما تقعدوا مع بعض ومتوجعوش دماغنا إحنا بالمناقشات، يعنى اقعدوا واتفقوا على شئ أو اختلفوا على شئ وتعالوا قولوا لنا إن إنتم اتفقتوا أو اختلفتوا.

حجازى: الأرقام مافيهاش خلاف معتقدش إن فيها خلاف، أنا قدامى عجز الحكومة فى تمويل الإنفاق سيادتك تاخد فكرة فيها برضه، والبنوك طبعا بتغطى عجز الحكومة.. فى آخر مايو البنوك طبعا بتغطى عجز الحكومة؛ ٣٣٣ فى يناير، فى يوليو ٣١٦، فى أغسطس ٣٣٣، فى سبتمبر ٣٤٨. معنى ذلك أن تغطية عجز الحكومة بيرتفع، فلو كان عندنا فوائض ومدخرات كنا نقدر كنا سحبناها واستخدمناها وغطينا العجز ده! فإحنا بنشتغل شهر بشهر، مش عايزين ندى الصورة البراقة إن احنا مدخرات وبعدين إحنا مستنفذين عندنا ١٤٠٠ مليون مديونية القطاع العام للبنك المركزى.. بلغ ١٤٠٠.

عبد الناصر: ماهو من ضمن الإصلاح الاقتصادى لازم نحل هذا، مواضيع رؤوس الأموال لازم نحل رؤوس الأموال كل العمليات دى الحقيقة لازم ننهيها؛ لأن احنا بنلف فى حلقة ماحناش بنوصل الى مِرسى. فاللجنة تفضل مستمرة لغاية لما تخلص هذه المواضيع، وبعدين الحاجات اللى عايزة الوزراء المتخصصين بييجوا فى اللجنة ويتكلموا.

حجازى: سيادتك لو سمحت اللجنة الرباعية تشتغل، واللى هتوصل له مفيش مانع يعرض على المجلس زى ماسيادتك يعنى ترى؛ لأن هو البيانات كلها جاهزة والدراسات قطعنا فيها شوط كبير والصور قدامنا بحيث يكون خط عملى جاهز للتنفيذ.

صدقى: لو سمحت لى سيادتك، فيه موضوع عايز تغطية وعناية واضحة بأهداف محددة وهو العمالة، أنا بقول: إن احنا دايما بنتكلم عن استثمارات ومشروعات وزيادة إنتاج، لازم يبقى الدولة أيضا بتخطط إن السنة الجاية هنقدر نشغل مثلا ٥٠ ألف عامل أو ١٠٠ ألف عامل، ويبقى معروف إن هذا التشغيل مقابل زيادة فى الإنتاج أو مقابل تنفيذ مشروعات استثمارية أو غيره بحيث تبقى الدولة نفسها لها سياسة فى تشغيل الناس.

عبد الناصر: إحنا من أول ما ابتدينا الخطة سنة ٥٩ فيه إطار الخطة كان موضوع هذا.

صدقى: دلوقتى يافندم مفيش الحكاية دى.

عبد الناصر: إحنا دلوقتى معندناش خطة، هو إحنا مشكلة الحقيقة ابتدينا الخطة الثانية وبعدين لخبطنا وبعدين نزّلنا وبعدين حصل سنة بسنة ومامشيناش فى الخطة، والخطة اتعدلت ٣ مرات. فدلوقتى السنة الجاية هى آخر سنة فى الموضوع، فبنجهز خطة السنة اللى جاية وبنجهز كمان الخطة الخماسية اللى بعدها. وإحنا قعدنا ٣ ساعات نتكلم فى الموضوع، فالكلام اللى هنا والكلام بتاع وزير الخزانة بتجهزوه وإنتو كنتوا عايزين قرارات وعايزين أى مواضيع.

حجازى: موضوع بقى خارج القرار الخاص برسوم الدمغة، الحقيقة سيادتك اتفضلت ومضيته الأسبوع اللى فات بس أنا أعتقد إن فيه هنا نقطة لها انعكاس غير حقيقى، فأنا فضلت قبل ما أنفذه أعرضها. يعنى بالنسبة للقانون، كان فيه فرض رسم دمغة على العاملين فى القطاع العام، فلما جينا درسنا لقينا العاملين فى الحكومة بيتعاملوا معاملة والعاملين فى القطاع العام بيتعاملوا معاملة أخرى. فيما يتعلق بالضرايب، كلهم خاضعين لكسب عمل

وضريبة دفاع وأمن قومى ولكن فى الحكومة فيه رسم دمغة تدريجى بيبدأ بقرشين صاغ وينتهى بـ ٦٠ قرش، فى القطاع العام ده مش موجود، فإحنا بمناسبة صدور القانون قلنا نسوى بين العاملين فى الحكومة والعاملين فى القطاع العام وبالتالى فجميع العاملين على مستوى الدولة يخضعوا لنفس القواعد.

مراد: فيه موضوع تانى وعاجل، إحنا عندنا عجز فى المدرسين خصوصا فى الريف بسبب التجنيد عندنا ٢٢٤٧ مدرس جندوا أخيرا، فأنا كنت استأذنت من وزارة الخزانة لأنه كان فيه قرار جمهورى صادر بشأن عدم تعيين بدل المجندين فهم دلوقتى بياخدوا مرتبات ٥٠٪، فأنا طالب برضه علشان منزيدش الأعباء المالية، إن احنا نعين بمقدار نص العدد اللى جند، وعلى كل حال دول برضه هيتعينوا فى نهاية المدة عن طريق القوى العاملة. فإذا أذنت سيادتكم إننا نعين فى حدود نص العدد اللى جند لأن الآن فيه فصول عطلانة فى المدارس الابتدائية.

حجازى: هو خد دلوقتى ترخيص بـ ٢٦٠٠ الإضافى ٢٦٠٠، ده غير اللى اتجندوا مالناش دعوة باللى اتجندوا يعنى سيادتك خدت ٢٦٠٠ .

مراد: أيوه اللى حصل إن فيه فصول جديدة فى الباب الثالث أنشئت فى الميزانية، إنما ما يلزمهم من مدرسين ماتحطوش قصادهم فى ميزانية وزارة التربية والتعليم، وقيل: إنه هيؤخذ من القسم ٣٨ من ميزانية الدولة. فعدد الوظائف اللى بيتكلم عنها الأخ الدكتور حجازى أخذ للفصول اللى أنشأت جديدة فى ميزانية هذا العام، إنما دول جندوا من أصل عدد المدرسين الموجودين فعلا وكلهم مستخدمين وهم كل دول بيكملوا النقص؛ لأن فصول الابتدائى المدرس بياخد فصل بياخده فى جميع المواد بتاعته فأى واحد بينقص يعنى الفصل اتعطل على طول.

عبد الناصر: هو فى الحقيقة مش هيعمل حاجة، هم بياخدوا ٥٠٪ والـ ٥٠٪ التانيين هتعين بدالهم، لكن إنت السنة الجاية هتجند ناس تانيين.

حجازى: لأ.. معنى ذلك إنه هيعمل لى زنقة لأنه بعد سنة هيرجعوا وأنا هاتحمل الاتنين.

عبد الناصر: لأ.. هيرجعوا وإنت هتجند ناس تانيين.

فوزى: محدش هياخد ٥٠٪ تانى اعتبارا من دفعة ٦٨.

عبد الناصر: مش هياخد ٥٠٪ يعنى هو مفيش معنى أبدا إننا نعمل مدارس ومايبقاش فيها مدرسين!

حجازى: الميزانية ماشية فى ظل قرار جمهورى بنصرف.. ياخدوا النص ويجمد النص؛ لأن احنا فيه طوائف تانية مش داخلة فى ميزانية الحكومة، فبنستخدم الوفورات فى دفع بتوع القطاع الخاص والمهن الحرة وكل الناس دول.

عبد الناصر: يعنى دول ممكن بيحلوا المشكلة.

حجازى: أصل الدكتور حلمى يمكن بيزق الأرقام شوية بس سيادتك عارف التعليم بتاخد مبالغ ضخمة.

مراد: إحنا عندنا حتى بعد هذا هيظل فيه هناك عجز، ولذلك هأطلب من الأستاذ الدكتور حجازى برضه إنه يوافق هنحول بعض الأجور الى مكافآت إضافية؛ لأنه هنكلف بعض المدرسين بزيادة النصاب أزيد من النصاب المقرر قانونا هنكمل بيه هذا النقص

حجازى: هيستفاد بيه كل المدرسين اللى فى منطقة القناة أيضا، يعنى إحنا دلوقتى كل الناس العاطلين نسبة المدارس بتاعت القنال ده جزء كبير من هذا العدد، أنا بس خايف إن هذا المبدأ لو ابتدينا فيه معناه إننا هنستنفذ بالاعتمادات اللى احنا وفرناها.

مراد: فصول القناة اتنقلت يافندم ماانقفلتش، يعنى هجروا بفصولهم بمدرسينهم يعنى التلاميذ هم التلاميذ بس فى الشرقية أو الجيزة فاتنقلوا بمدرسينهم.

حجازى: يعنى التربية والتعليم يافندم عايزة قد اللى عندها فى التوسع، أنا باجمع له دلوقتى يافندم بنعرف الفائض على مستوى الدولة، كنت أنا عملت فيها محاولة بمنشور وكان الهدف منها تحديد بنتكلم عن العمالة الزايدة والفائض، فبنجمع الأرقام دلوقتى والتخصصات بتاعتهم بعد كده بنحول كل الطلبات والآداب اللى هى فى الخط معاه، وبننقل كل الدرجات

دى الى التربية والتعليم بندعم بيهم المدارس بتاعته، بدل ما بنقول بندفع فلوس يبقى من المصلحة أيا كان العدد ٥٠٠، ١٠٠٠، ٢٠٠٠ وكثير منهم لا يعمل فى التعليم. يعنى مادام فاضيين فى جهاتهم وعندهم مؤهلات تربوية أو عندهم آداب بقدر من التأهيل بانقل اعتماداتها للدكتور حلمى، ودول منتشرين فى أنحاء القطر يعنى وبالشكل ده بنحل جزئيا. صحيح هيقولوا: لأ.. مش هنروح! اللى هى الطريقة اللى بنيجى ننقل درجات يقولوا: لأ.. إنما المفروض إن احنا فى مرحلة النهارده بنستفيد من الناس بدل ماهم قاعدين مابيشتغلوش، فأنا باجمع له وبمجرد إنى أعرف الرقم هاديله.

عبد الناصر: الحقيقة عايزين المدارس تعلم الولاد مش عايزين الولاد يروحوا المدارس ويطلعوا مابيعرفوش يكتبوا هو ده الأساس، أنا لما جالى الدكتور حلمى قلت له: هو ده الموضوع الأساسى فى التربية والتعليم. والحقيقة هى هنا أهم من الجامعة لأن إذا كان الولاد هيطلعوا مايعرفوش يقروا ويكتبوا مفيش فايدة!

سلام عليكم.